الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الديوان / وحدة التصرف حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء لسنة 2019
لمهمة الشؤون الخارجية

2020

الفـهـــــــرس

	الصفحة
المحور الأول: التقديم العام	3
1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019	4
2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019	6
المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج الوزارة	9
برنامج عدد 1: العمل الدبلوماسي	10
I - التقديم العام للبرنامج 1	10
II - تقديم أداء البرنامج 1 لسنة 2019	11
البرنامج الفرعي عدد 1:العلاقات الدّبلوماسيّة مع البلدان العربيّة والإسلاميّة والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة	12
1-التقديم العام للبرنامج الفرعي 1	12
2-تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 1 و تحليلها	13
البرنامج الفرعي عدد2:العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أوروبا والاتحاد الأوروبي	16
1-التقديم العام للبرنامج الفرعي 2	16
2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي 2	17
البرنامج الفرعي عدد 3: العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أمريكا وآسيا	24
1-التقديم العام للبرنامج الفرعي 3	24
2-تقديم لنتائج أداءالبرنامج الفرعي 3 وتحليلها	25
البرنامج الفرعي عدد 4 العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان إفريقيا والمنظّمات والتجمّعات الإفريقيّة	31
1-التقديم العام للبرنامج الفرعي 4	31
2-تقديم لنتائج أداءالبرنامج الفرعي 4 وتحليلها	32
البرنامج الفرعي عدد 5: العلاقات مع المنظمات والندوات الدولية	40
1-التقديم العام للبرنامج الفرعي 5	40
2-تقديم لنتائج أداءالبرنامج الفرعي 5 وتحليلها	40
III - التحديات والتوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج 1	44
برنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	46
1-التقديم العام للبرنامج 2	46
2-تقديم أداء البرنامج 2 لسنة 2019	46
برنامج عدد 9: القيادة والمساندة	56
1-التقديم العام للبرنامج 9	56
2-تقديم أداء البرنامج 9 لسنة 2019	57

المحور الأول
التقديم العام

1 - تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

تتمثل استراتيجية وزارة الشؤون الخارجية، ضمن السياسة العامة للدولة، في نسج وتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم وإبلاغ صوت تونس وإبراز مواقفها وتوجهاتها إزاء أهم القضايا الإقليمية والدولية.

وتتخلص المهام الموكلة إلى وز ارة الشؤون الخارجية حسب ما جاء بدستور سنة 2014 وبالأمر عدد 1242 لسنة 1984 المؤرخ في 20 أكتوبر 1984 في بلورة سياسة الحكومة الخارجية وتنفيذها، طبقا للسياسات العامة والتوجهات والاختيارات التي يضبطها ويحددها رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الحكومة.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على ربط علاقات صداقة وتعاون في جميع الميادين السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية وغيرها، مع البلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية، وتسهر على المحافظة عليها وتطويرها، وذلك من خلال:

- تمثيل الجمهورية التونسية لدى هذه الدول والمؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية.
- لعب دور الوسيط الرسمي بين البعثات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية المعتمدة بتونس من جهة وبين المصالح الوزارية والمنظمات التونسية من جهة أخرى.
- إعداد المفاوضات وتسييرها، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختصة.
- إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية واقتراح المصادقة عليها وعلى نشرها والحرص على تفسير الغاية منها عند الحاجة والسهر على حسن تطبيقها.

وانطلاقا من هذا التمشي سعت وزارة الشؤون الخارجية خلال سنة 2019 إلى مزيد تمتين العلاقات الدبلوماسية ودعم علاقات التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية مع مختلف دول العالم وفي مقدمتها البلدان العربية والإسلامية نظرا لأهميتها كمحيط طبيعي جغرافي وثقافي لبلادنا واعتبارا للروابط الحضارية والتاريخية والسياسة التي تجمعها بتونس.

كما حرصت الوزارة على مزيد تطوير وتدعيم علاقات التعاون مع الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي بحكم العلاقات الاقتصادية وعلاقات التبادل التجاري الهامة التي تربط بلادنا مع دول هذه المنطقة.

وسع ت الوزارة أيضا إلى دعم تواجد تونس وتوطيد علاقاتها مع بلدان منطقتي أمريكا وآسيا اعتبارا لما توفره من إمكانيات هامة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، علما وأنها تمثل أسواقا جديدة ذات قدرة استيعابية عالية، مما يمكن من تحفيز الصادرات التونسية نحو هاتين المنطقتين، خاصة وأن بلادنا تربطها عموما علاقات صداقة عريقة مع البلدان المعنية كما تحظى برصيد هام من الاحترام والتضامن.

كما عمل ت وزارة الشؤون الخارجية على مزيد تعزيز الحضور التونسي بإفريقيا ودعم تواجد بلادنا دبلوماسيا واقتصاديا بالبلدان الإفريقية، وذلك من خلال المبادرة بفتح سفارة مقيمة بكينيا.

ورغم ضعف التمثيل الدبلوماسي التونسي بالقارة الإفريقية عموما، فقد كرست الوزارة التوجه نحو تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالتعاون والتنسيق مع باقي الوزارات والهياكل التونسية المعنية.

كما سعت الوزارة إلى تعزيز فاعلية عضوية بلادنا في المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وتكثيف مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد عملت الوزارة على الاستفادة القصوى من الأطر التي توفرها مشاريع التعاون الثلاثي، خاصة من خلال وضع الخبرات والكفاءات التونسية تحت تصرف بقية الدول النامية بالاعتماد على التمويل والمساندة من المنظمات الدولية والجهات المانحة. كما سعت الوزارة إلى ضمان المشاركة الفاعلة والإيجابية في مختلف اجتماعات المنظمات والندوات الدولية، قصد إبراز مواقف تونس والدفاع عن مصالحها ودعم حضورها وإشعاعها. ولعل أبرز حدث سجل سنة 2019 على هذا المستوى، احتضان تونس للقمة العربية والذي تزامن مع تسلم بلادنا رئاستها.

وقد تم تقسيم مختلف أنشطة مهمة الشؤون الخارجية طبقا لما ورد بمشروعها السنوي للأداء بعنوان سنة 2019إلى ثلاثة (03) برامج رئيسية وخمسة (05)برامج فرعية. وقد تم تحديد البرامج والبرامج الفرعية كما يلي:

- البرنامج عدد 1: العمل الدبلوماسي:

- البرنامج الفرعي عدد 1-1: العلاقات الدبلوماسية مع البلدان العربية والإسلامية
- البرنامج الفرعي عدد 1-2: العلاقات الدبلوماسية مع بلدان أوروبا ومع الاتحاد الأوروبي
- البرنامج الفرعي عدد 1-3: العلاقات الدبلوماسية مع بلدان أمريكا وآسيا
- البرنامج الفرعي عدد 1-4: العلاقات الدبلوماسية مع بلدان إفريقياوالاتحاد الإفريقي.
- البرنامج الفرعي عدد 1-5: العلاقات مع المنظمات الدولية.

- البرنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج.
- البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة.

2 - تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة2019:

ضبطت ميزانية وزارة الشؤون الخارجية لسنة 2019 في حدود 252798 ألف دينارا، أي ما يعادل حوالي 0.6 % من ميزانية الدولة. بلغت الإنجازات لسنة 2019 مبلغ 249819,5 ألف دينارا أي في حدود نسبة قدرها 98,8% توزع على النحو التالي:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	تقديرات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. م الأصلي	ق. م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات تصرف	**244784**	**245298**	**244378,5**	**919,5 -**	**%99.6**
تأجير عمومي	151163	151677	150482,1	-1194,9	%99.2
وسائل مصالح	58576	58576	58695,3	119,3	%100.2
تدخل عمومي	35045	35045	35201,1	156,1	%100.4
نفقات تنمية	**7500**	**7500**	**5441**	**-2059**	**%72.5**
إستثمارات مباشرة	**7500**	**7500**	**5441**	**-2059**	**%72.5**
على الميزانية	7500	7500	5441	-2059	%72.5
المجموع العام:	**252284**	**252798**	**249819.5**	**-2978,5**	**%98.8**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

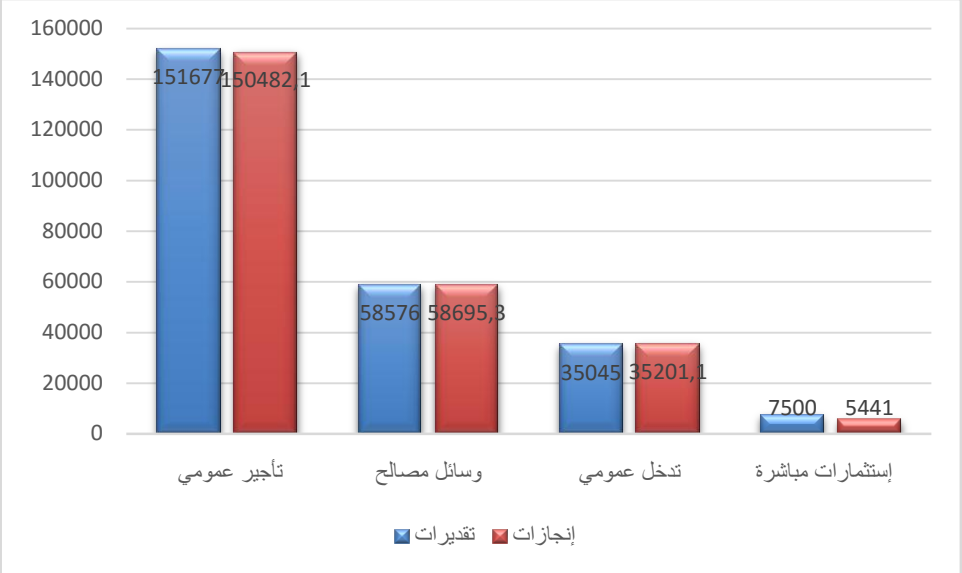

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية*الوزارة لسنة2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2019 (ق. مالأصلي)	تقديرات 2019 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1	164066,8	164066,8	169598,6	5531,8	%103.4
البرنامج عدد 2	66534,0	66534,0	59971,4	-6562,6	%90.1
البرنامج عدد 9	21683,2	22197,2	20249,5	-1947,7	%91.2
المجموع العام	252284	252798	249819,5	-2978,5	%98.8

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

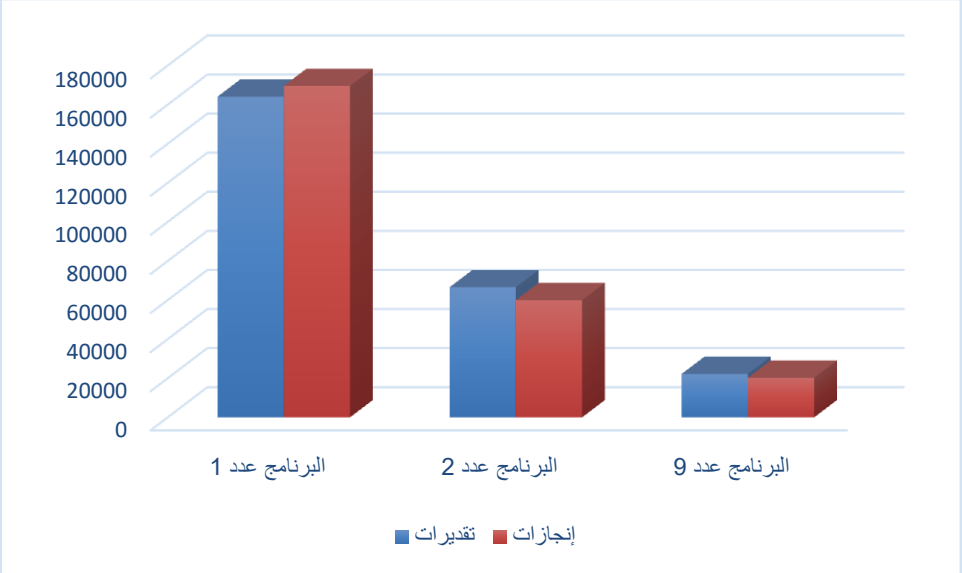

المحور الثاني
تقديم تنفيذ برامج الوزارة

برنامج عدد 1:
العمل الدّبلوماسي

رئيس البرنامج: السيد " كريم بن بشر" المدير العام لإفريقيا والمنظّمات الإقليميّة الإفريقيّة منذ سنة 2018 إلى حد الآن.

I - التقديم العام للبرنامج 1:

يندرج برنامج العمل الدّبلوماسي ضمن استراتيجية الوزارة الهادفة إلى تدعيم وتمتين علاقات الصّداقة والتّعاون مع مختلف دول العالم في إطار السّياسة القطاعيّة العامّة للدّولة الرّامية إلى الدّفاع عن مصالح بلادنا في علاقاتها الخارجيّة والحفاظ على سيادتها وعلى استقلالية قرارها بالاعتماد على جملة من المبادئ الاساسيّة للسّياسة الخارجيّة لتونس ومنها مبدأ الحياد الإيجابي وعدم التدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول وعدم القبول بتدخّل الغير في شؤوننا الدّاخليّة.

يضمّ البرنامج الإدارات العامة المعنيّة بالعمل الدبلوماسي ويتضمن طبقا للتقسيم السابق الذي تم اعتماده عند انخراط الوزارة في منظومة التصرف حسب الأهداف سنة 2018 على خمس برامج فرعيّة:

- البرنامج الفرعي عدد 1-1: العلاقات الدّبلوماسيّة مع الهلدان العربيّة والإسلاميّة والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة.
- البرنامج الفرعي عدد1-2: العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أوروبا ومع الاتحاد الأوروبي.
- البرنامج الفرعي عدد 1-3: العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أمريكا وآسيا.
- البرنامج الفرعي عدد 1-4: العلاقات الدّبلوماسيّة مع البلدان الإفريقيّة والمنظّمات والتجمّعات الإقليميّة الإفريقيّة.
- البرنامج الفرعي عدد 1-5: العلاقات مع المنظّمات والنّدوات الدوليّة.

II - تقديمأداء البرنامج لسنة 2019:

2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تبلغ نسبة إنجاز ميزانية برنامج العمل الدبلوماسي لسنة 2019 حوالي 103.4%. فقد بلغت التقديرات لسنة 2019 مبلغ 164066,8 ألف دينارا مقارنة بالاعتمادات المنجزة والبالغة 169598,6 ألف دينارا.

جدول عدد3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	تقديرات 2019 (ق .م الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	**160066,8**	**160066,8**	**167598,6**	**7531,8**	**104.7**
تأجير عمومي	92708,8	92708,8	94750,1	2041,3	102.2
وسائل مصالح	42100	42100	46689	4589	110.9
تدخل عمومي	26258	26258	26159,5	-98,5	99.6
نفقات تنمية	**3000**	**3000**	**2000**	**-1000**	**66.7**
إستثمارات مباشرة	**3000**	**3000**	**2000**	**-1000**	**66.7**
على الميزانية	3000	3000	2000	-1000	66.7
المجموع العام:	**164066,8**	**164066,8**	**169598,6**	**5531,8**	**103.4**

رسم بياني عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج العمل الدبلوماسي لسنة 2019

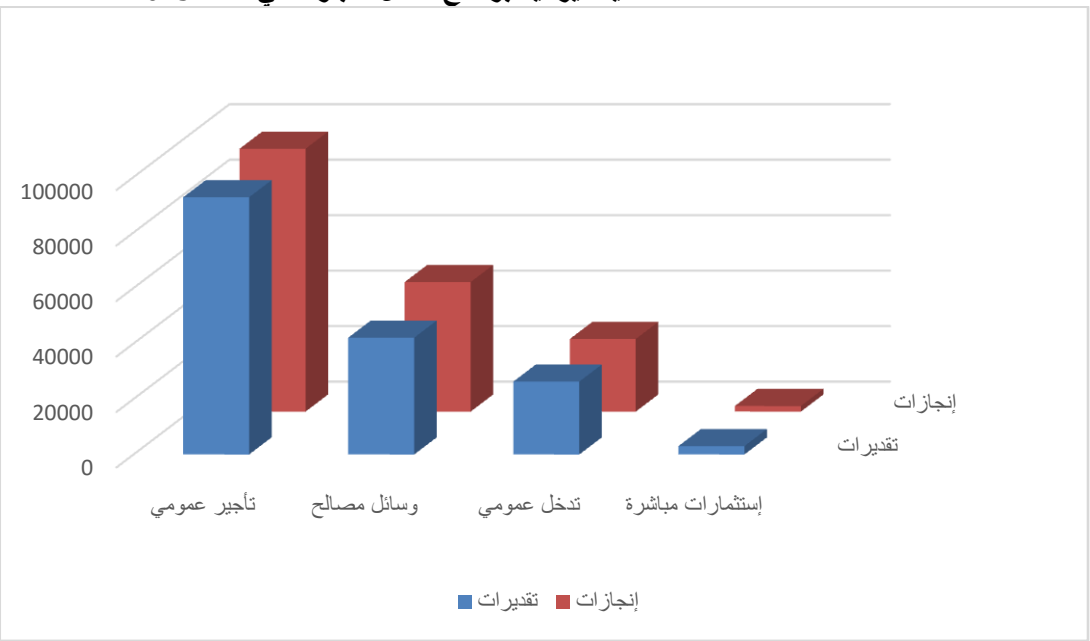

البرنامج الفرعي عدد 1:العلاقات الدّبلوماسيّة مع البلدان العربيّة والإسلاميّة والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة

1 - التقديم العام للبرنامج الفرعي1:

تحرص الإدارة العامة للعالم العربيّ والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة على تنفيذ الهدفيْن الاستراتيجيّيْن الخاصّيْن بها في برنامج العمل الدّبلوماسيّ وهما: تدعيم كلّ من علاقات التعاون مع البلدان العربية والإسلامية، وحضور تونس في المنظمات والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات المخطط التنموي 2016-2020 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرامج العمل الهادفة إلى دعم الدبلوماسية الاقتصادية، والحرص على ملائمتها مع عناصر الخصوصية التي تميز مناخ العمل العربي والإسلامي المشترك.

وفي هذا الإطار، تكثّف بلادنا من جهودها لتطوير علاقات التّعاون مع الدّول العربيّة والإسلاميّة من خلال:
- تكثيف التّنسيق والتّشاور السّياسيّ مع الدّول الشّقيقة لاسيما في ظلّ الوضع الرّاهن في المنطقة والتّحدّيات الّتي يطرحها على جميع المستويات وفي مقدّمتها البعد الأمني،
- الحرص على تجسيم جميع الاستحقاقات الثّنائيّة المبرمجة من زيارات رفيعة المستوى ولجان مشتركة وتظاهرات اقتصاديّة وثقافيّة وغيرها،
- العمل على تدعيم الإطار القانونيّ للعلاقات الثّنائيّة مع البلدان المعنيّة بما يحقّق المصلحة المشتركة للجانبيْن.

كما تُولي بلادنا أهمّيّة خاصّة للتّعاون العربيّ والإسلاميّ المتعدّد الأطراف صلب مختلف الهياكل (اتحاد المغرب العربي/الجامعة العربية/منظمة التعاون الإسلامي) للدّفاع عن مصالح تونس على مختلف الأصعدة، والعمل على تدعيم التّنسيق والتّشاور السّياسيّ بخصوص الملفّات ذات الاهتمام المشترك والسّعي إلى النّهوض بالمبادلات التّجاريّة البينيّة وترقية الاستثمار والتعاون الفني، مع الحرص على تعزيز تموقع الكفاءات والخبرات التونسية في هذه المنظمات.

ويعتبر تدعيم انتماء تونس لمحيطها المغاربي والعربي والإسلامي أحد ثوابت سياستنا الخارجية والّذي يتطلّب تنسيقا بين وزارة الشّؤون الخارجيّة ومختلف الفاعلين على جميع المستويات:
- وزارة الشؤون الخارجية (الإدارة المركزية) مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في البلدان العربية والإسلامية ومع ممثلياتنا الدائمة في المنظمات الإقليمية ذات العلاقة.
-وزارة الشّؤون الخارجيّة مع مختلف الوزارات والهياكل التونسية المعنية بالتعاون على المستويين العربي والإسلامي.
- منظّمات الأعراف مع غرفة التّجارة والصّناعة ومع المؤسّسات الاقتصاديّة الخاصّة.

2 - تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 1 وتحليلها:

إن تحقيق الهدفين الاستراتيجيين المتعلقين بتدعيم علاقات التعاون مع البلدان العربية والإسلامية وتدعيم حضور تونس في المنظمات والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية يقتضي من الوزارة الحرص على تكثيف الزّيارات المتبادلة وعقد اللّجان القطاعيّة وتنظيم التّظاهرات الاقتصاديّة واستشراف مشاريع مشتركة في مختلف المجالات وتطوير الاطار القانوني المؤطر للتعاون الثنائي وضمان تمثيليّة مكثّفة للكفاءات التونسية في مختلف المناصب في المنظمات العربية والاسلامية، مع المشاركة الدّوريّة والناجعة في الاجتماعات والمؤتمرات المتعددة الاطراف بما يتلاءم مع البرامج والرهانات الوطنية.

ويتوافق تحقيق الهدفين المذكورين مع الأولويات الوطنيّة في المرحلة الراهنة، لاسيما تعبئة الموارد الماليّة من خلال التّعاون الدّوليّ ودعم الصّادرات التّونسيّة والتسويق للوجهة السياحية التونسية، بالإضافة إلى حشد الدّعم لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

- **الهدف1: تدعيم علاقات التعاون مع البلدان العربية والإسلامية**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف مدى استفادة تونس من علاقات التعاون والشراكة مع البلدان العربية والإسلامية والمنظمات ذات الصلة والمشاركة في اجتماعاتها وترجمة ذلك إلى مشاريع أو اتفاقات تعاون مـالي أو فني أو غيره من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

كما تسعى الوزارة في سبيل تحقيقه إلى مضاعفة الجهد ومزيد موائمة العمل الدبلوماسي مع أولويات المخطط التنموي، وبالتحديد في مجالات جلب الاستثمارات الخارجية ودفع السياحة والنهوض بالصادرات وتطوير التعاون الفني والتعليم العالي والتكوين المهني، بما يساهم في تعزيز جاذبية تونس على الساحة الدولية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس.

وبالرغم من الصعوبة التي تواجه إخضاع العمل الدبلوماسي لآليات القياس المعتادة نظرا لخصوصيته، فإن المؤشرات المعتمدة والمبينة في الجدول أدناه قد تساعد بصورة ما في تحديد مستوى نجاعة تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالعمل الدبلوماسي الثنائي للإدارة العامة للشؤون العربية والإسلامية

جدول عدد 4:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019 %
عدد الزيارات المتبادلة	**العدد**	107	110	111	103.7	100.9
عدد مشاريع التعاون والشراكة	**العدد**	54	45	43	79.6	95.6
عدد التظاهرات الاقتصادية	**العدد**	55	15	69	125.4	460
عدد الكفاءات التونسية	متعاون	14020	15000	14745	105.2	98.3
عدد الوافدين للسياحة	مليون	4,357	3,100	5,026	115.3	162.1
عدد الطلبة الوافدين للدراسة	العدد	730	750	1244	170	165

- **تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها:**

سجلت سنة 2019،

- ارتفاعا للزيارات بين تونس وبعض شركائها بما في ذلك الزّيارات رفيعة المستوى التي حافظت على نسقها المعتاد.

- ارتفاعا هامّا للتّظاهرات الاقتصاديّة مع البلدان العربيّة نتيجة الحرص على تدعيم الدّبلوماسيّة الاقتصاديّة وفقا للرهانات الوطنيّة بجلب الاستثمارات والتّرفيع في الصّادرات التّونسيّة نحو الأسواق الخارجيّة واستكشاف أسواق جديدة.

- نتائج طيّبة في مجال تشغيل الكفاءات التّونسيّة في البلدان العربيّة، في حين عرف عدد السّيّاح العرب ارتفاعا كبيرا الذي يرجع بالأساس لتواصل انتعاشة السّوقيْن الجزائريّة واللّيبيّة، علما أنّ السّوق العربيّة تمثّل قرابة 60% من إجماليّ عدد السّيّاح الوافدين على بلادنا.

- **الهدف2 : تدعيم حضور تونس في المنظمات والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية.**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف مدى استفادة تونس من علاقات التعاون مع المنظمات والتجمعات الإقليمية العربية والإسلامية عبر تكثيف المشاركة في اجتماعاتها والرفع من مستوى تمثيلنا فيها. كما تسعى بلادنا إلى دعم حضور

الكفاءات والإطارات التونسية صلب المنظمات التجمعات العربية والإسلامية بما يخدم صورة تونس ويزيد من إشعاع دبلوماسيتنا.

وتسعى الوزارة من خلال تحقيقه إلى مضاعفة الجهد ومواءمة العمل الدبلوماسي مع أولويات السياسة الخارجية التونسية فيما يتعلق بالعمل على مزيد إشعاع صورة تونس في العالم العربي والإسلامي وتعزيز حضورها الفاعل صلب المنظمات والتجمعات العربية والإسلامية.

وبالرغم من الصعوبة التي تواجه إخضاع العمل الدبلوماسي لآليات القياس المعتادة نظرا لخصوصيته، فإن المؤشرات المعتمدة والمبينة بالجدول أدناه قد تساعد بصورة ما في تحديد مستوى نجاعة تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالعمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف للإدارة العامة للشؤون العربية والإسلامية.

جدول عدد 5:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019 %
عدد الاجتماعات التي شاركت فيها تونس	اجتماع	08	15	11	137	73
عدد الاجتماعات التي احتضنتها تونس		06	08	10	166	125
عدد الترشحات	العدد	02	05	06	300	120

- **تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها:**

مثلت سنة 2019 سنة استثنائية على المستوى العربي والإسلامي حيثُ تمّ خلالها احتضان بلادنا للقمة العربية العادية الثلاثين بتاريخ 31 مارس 2019. كما شاركت في القمة العربية الاستثنائية المنعقدة بمكّة بتاريخ 30 ماي 2019 وكذلك في القمة الإسلامية العادية المنعقدة بالسعودية بتاريخ 31 ماي 2019.

وقد أسهمت هذه الاجتماعات رفيعة المستوى إلى خلق ديناميكية جديدة على نشاط الوزارة. فقد شاركت تونس في مختلف الاجتماعات التحضيرية لهذه القمة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ رئاسة القمة العربية تُملي جملة من الالتزامات من ضمنها رئاسة الاجتماعات التي تضطلع بتنفيذ قرارات القمة ومتابعتها. وتستدعي هذه المسؤولية أيضا عقد اجتماعات تنسيقية والمشاركة في اجتماعات أخرى تمثيلا للصوت العربي فيها.

البرنامج الفرعي عدد2:
العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أوروبا والاتحاد الأوروبي

1 - التقديم العام للبرنامج الفرعي 2:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم اندماج تونس في الفضاء الأورو متوسطي وتعزيز الشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّة والجهويّة ذات الصّلة.

ويشرف على تنفيذ هذا البرنامج كلّ من الإدارة العامّة لأوروبا والاتّحاد الأوروبي والمتوسّط بإداراتها الأربعة (إدارة العلاقات الثّنائية مع بلدان شمال أوروبا، إدارة العلاقات الثّنائية مع بلدان جنوب أوروبا، إدارة الاتّحاد الأوروبي، إدارة العلاقات الأورو متوسطية ، وحدة مجلس أوروبا / منظّمة حلف شمال الأطلسي / منظّمة الأمن والتّعاون بأوروبا) وكافّة البعثات الدّبلوماسيّة والقنصليّة المعتمدة ببلدان أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن إضفاء مزيد من النجاعة على المساعي المبذولة لتحقيق الهدفين المشار إليهما آنفا يستوجب توفّر إرادة وتعاون الوزارات الفنيّة المعنيّة ومختلف الأطراف التّونسية المتدخّلة.

ويستند اختيار الهدفين المذكورين على عراقة وثراء الروابط السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والحضاريّة بين تونس والاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، حيث تُقدّر حصة التّبادل التّجاري مع بلدان الاتّحاد الأوروبي بحوالي 70 بالمائة من حجم التّجارة الخارجيّة التّونسيّة، كما تمثّل تلك البلدان مصدرا أساسيّا للاستثمارات الخارجيّة المباشرة في تونس بالإضافة إلى تنوّع وثراء التّعاون المالي والثّقافي والعلمي والفنّي معها ووجود تدفّق سياحي كبير لمواطنيها إلى تونس وإيواء بلدان الاتّحاد لنسبة كبيرة من الجالية التّونسيّة المقيمة بالخارج.

كما كانت تونس أوّل بلد جنوب متوّسطي يُبرم اتّفاق شراكة أورومتوّسطي مع الاتّحاد الأوروبي في جويلية 1995 قبل أشهر من اعتماد إعلان برشلونة الرّامي إلى إرساء منطقة تبادل حرّ أورومتوّسطيّة يعُمّها الرخاء المتبادل والسّلام والتّنمية. وقد كانت تونس أوّل بلد من جنوب المتوّسط يدخل في منطقة تبادل حرّ مع الاتّحاد الأوروبي وذلك منذ جانفي 2008، مبرهنة بذلك على مدى عزمها على تطوير وتعزيز علاقاتها مع الاتّحاد الأوروبي.

وقد انصبّت جهود الوزارة على مواصلة حثّ الاتّحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وباقي دول القارّة على تبنّي إجراءات شجاعة وجريئة تساهم بصفة ملموسة في تعزيز النّموّ الاقتصادي التّونسي ودفع الاستثمار الأوروبي بتونس وعودة السّياح الأوروبيين إلى بلادنا فضلا عن تقديم دعم مالي استثنائي بما من شأنه أن يساعد تونس على مجابهة التّحديّات الاقتصاديّة وحماية تجربتها الدّيمقراطيّة النّاشئة.

كما سعت الوزارة إلى تكثيف المشاورات والاتّصالات مع شركائها الأوروبيين من أجل مواجهة التّحدّيات الأمنيّة المشتركة مع التّأكيد على أن مكافحة الإرهاب تهمّ المنطقة بأسرها وأنه من مصلحة الجميع بذل كل الجهود الممكنة من أجل مقاومة هذه الآفة. وتنسجم هذه الأولويّات مع توجّهات المخطّط التّنموي 2016- 2020 والاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الإرهاب وبرنامج عمل الوزارة المنبثق عنها ومع التّوجّه العام للوزارة للتركيز على الدّبلوماسيّة الاقتصاديّة، لاسيّما متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي حول الدّعم الاقتصادي والاستثمار الذي انعقد بتونس يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من المشاريع والبرامج التي تمّ الإعلان عنها خلال هذا المؤتمر.

2 - تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 2 وتحليلها:

إن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلّق بدعم علاقات التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبا ومع الاتّحاد الأوروبي يقتضي دعم تكثيف الزّيارات واللّقاءات المشتركة وعقد اللّجان القطاعيّة المشتركة ومجالس رجال الأعمال المشتركة بين تونس والبلدان الأوروبيّة، بما يمكّن من تعميق المشاورات السّياسيّة ودعم التّعاون في مختلف المجالات الاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة. وفي هذا الإطار، سعت الوزارة إلى مزيد الانفتاح على دول أوروبا الوسطى والشّرقيّة من أجل الاستفادة من تجاربها في الانتقال الدّيمقراطي وبحث سبل تطوير التّعاون المشترك في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الخاص بدعم اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي وتعزيز الشّراكة مع المنظمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّة والجهويّة، سعت الوزارة إلى مزيد تطوير العلاقات بين تونس والاتّحاد الأوروبي من خلال إرساء إطار جديد للتّعاون يعكس عمق الرّوابط بين الطّرفين ويستجيب للحالة الاستثنائيّة لتونس في جنوب المتوسّط. كما حرصت الوزارة على مزيد دعم التّعاون بين تونس والاتّحاد من أجل المتوسّط الذي يوفّر العديد من الآليّات والتّسهيلات لمرافقة تمويل وإنجاز المشاريع التّنمويّة الكبرى في العديد من القطاعات الحيويّة على غرار تنمية المؤسّسات والنّقل والتّنمية الحضريّة والطّاقة والبيئة والمياه والتّعليم العالي وتأهيل الشّباب العاطل عن العمل والتّمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بالتّنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسّسات التّونسيّة المعنيّة ووفقا للأولويّات الوطنيّة المدرجة في المخطّط الخماسي للتّنمية 2016-2020. كما عملت الوزارة على الانضمام إلى كافّة الاتّفاقيّات الرّامية إلى دعم الاندماج بين دول جنوب المتوسّط وتفعيل التّعاون بينها ودعم اندماج تونس في إطار حوار دول الحوض الغربي للمتوسّط (حوار 5+5)، لاسيّما من خلال تفعيل مختلف المبادرات التّونسية.

وينسجم الهدفان المذكوران مع الأولويّات الوطنيّة في المرحلة الراهنة وخاصّة تكثيف التّعاون الدولي لدعم مكافحة الإرهاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبيّة وتعبئة الموارد الماليّة وإعطاء دفع جديد للصّادرات ومساعدة القطاع السّياحي على استعادة حيويّته، بما يشكّل مساهمة فعليّة للدبلوماسيّة التّونسيّة في استعادة تونس لمكانتها كوجهة للاستثمار والسّياحة ومزيد دعم التّنمية المستدامة في مختلف المجالات.

- **الهدف عدد 1: دعم علاقات التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبا ومع الاتّحاد الأوروبي.**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف رغبة الوزارة في بذل كافّة الجهود الكفيلة بتعزيز علاقات التّعاون الثّنائي في مختلف المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة والاجتماعيّة مع بلدان أوروبا ومع مختلف مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي، وهي مجلس الاتّحاد الأوروبي والمفوّضيّة الأوروبيّة والبرلمان الأوروبي ومختلف المؤسّسات الاتّحاديّة الأخرى، مع الحرص على ترجمة هذه العلاقات إلى مشاريع أو اتّفاقات تعاون مالي أو فنّي في كافّة الميادين.

ويندرج هذا الهدف ضمن الأولويّات الوطنيّة المدرجة في المخطّط الخماسي للتّنمية والاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الإرهاب والاستراتيجية الوطنيّة للهجرة والتّوجه الحكومي المتعلّق بدعم الدّبلوماسيّة الاقتصاديّة ومختلف التّوصيات المنبثقة عن النّدوات السّنويّة لرؤساء البعثات الدّبلوماسيّة والتّوجّهات العامّة للدّبلوماسيّة التّونسيّة الصّادرة عن رئاسة الجمهوريّة.

لغاية قياس مدى تحقيق الوزارة لهذا الهدف، وقع الاختيار على 3 مؤشّرات وهي (1) عدد الاتّفاقيّات والمعاهدات والبرامج التّنفيذية المبرمة و(2) عدد الزّيارات واللّجان المشتركة و (3) حجم التّعاون المالي، وذلك بناء على طبيعة العمل الدّبلوماسي الذي يهدف إلى ربط علاقات التّعاون مع مختلف الشّركاء وتعزيز الإطار القانوني، بما يمكّن من دعم التّعاون الاقتصادي والتّبادل التّجاري والثّقافي ودفع الاستثمار وتشجيع السّياحة.

جدول عدد3:

الهدف 1: دعم علاقات التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبا ومع الاتّحاد الأوروبي.

الهدف 1.1: دعم علاقات التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبا ومع الاتّحاد الأوروبي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019
	المؤشر 1.1 عدد الإتّفاقاتوالبرامج المبرمة	مشروع/ اتّفاق ثنائي	116	64	%55.1	92	45	%48.9
	المؤشر 2.1 عدد الزّيارات واللّجان المشتركة	زيارة/ لجنة مشتركة	126	89	%70.6	159	73	45.9%
	المؤشر 3.1حجم التّعاون المالي	مليون أورو	995.3	730.8	%73.4	1004.8	1038.7	%103

رسم بياني عدد2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشّرات قيس الأداء الخاصّة بالهدف المتعلّق بدعم علاقات التّعاون الثّنائي مع بلدان أوروبا ومع الاتّحاد الأوروبي لسنة 2019

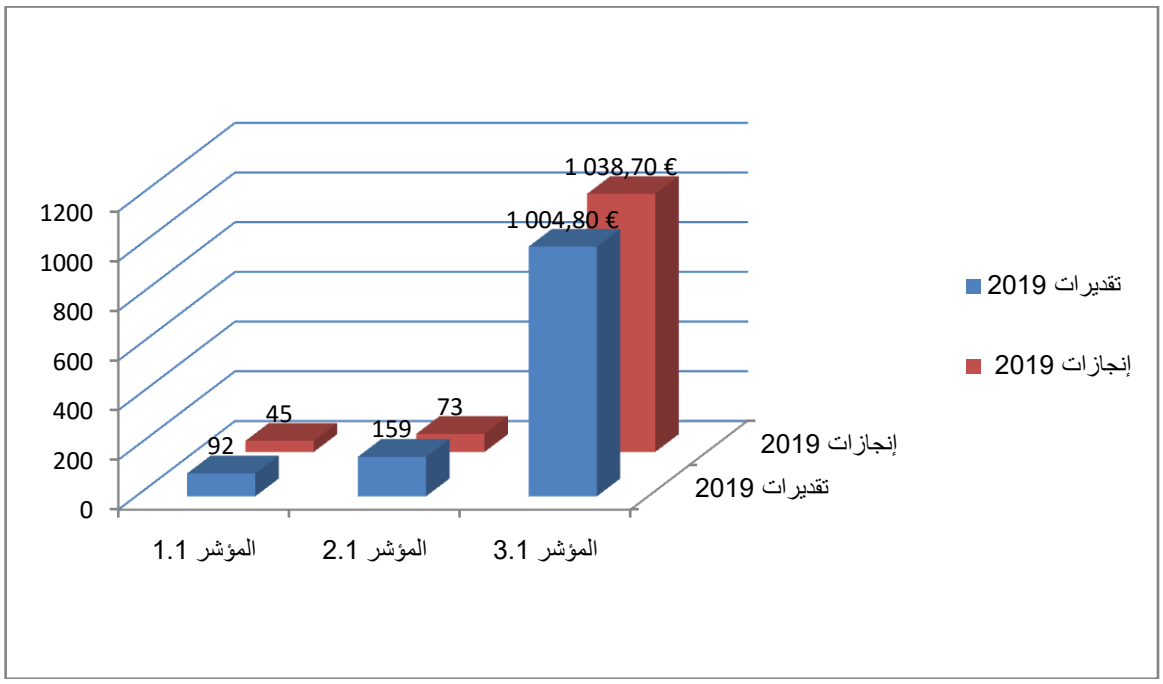

- **تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها:**

المؤشّر1.1:عدد الاتفاقات والبرامج المبرمة:

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 48.9 % مقارنة بالتّقديرات الأوليّة، حيث تمّ خلال سنة 2019 إبرام 45 اتّفاقيّة مع البلدان الأوروبيّة والاتحاد الأوروبي. ويمكن اعتبار ضعف نسبة الإنجاز بالنّسبة إلى هذا المؤشّر أمرا متوقّعا، اعتبارا لسببين اثنين على الأقلّ:

- افتقار عمليّة وضع التّقديرات للمنهجيّة العلميّة المناسبة، بما يشكّل عائقا دون وضع تقديرات واقعيّة وأقرب ما يكون إلى الدّقّة.
- ارتباط الاتّفاقات الممضاة بإجراءات المصادقة التي قد تمتدّ آجالها إلى غاية السّنتين أو أكثر لدخولها حيّز النفاذ. وغضّ النّظر عن هذا المعطى، يؤدّي إلى قراءة مغلوطة لنتائج المؤشّر وقد يوحي بانطباع سلبي إزاء نجاعة العمل الدبلوماسي.

عدا ذلك، فقد يكون من المناسب التّذكير بالطّبيعة العدديّة لهذا المؤشّر وبأن ضعف النتائج الكميّة لا يترجم بالضرورة غياب نتائج نوعيّة جيّدة كما سيتمّ التدليل على ذلك عند استعراض نتائج مؤشّر الأداء الثالث لهذا الهدف الأول للبرنامج الفرعي.

المؤشّر2.1 عدد الزّيارات واللّجان المشتركة:

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 45.9 % مقارنة بالتّقديرات الأوليّة، حيث تمّ خلال سنة 2019 إنجاز 73 زيارة ولجنة مشتركة مع البلدان الأوروبيّة والاتحاد الأوروبي. وتعتبر هذه النسبة مقبولة إجمالا ومتوقّعة اعتبارا لافتقار عمليّة وضع التّقديرات للمنهجيّة العلميّة المناسبة، بما يشكّل عائقا دون وضع تقديرات واقعيّة وأقرب ما يكون إلى الدّقّة. كما أن ضعف النّتائج الكميّة لا يترجم بالضرورة غياب نتائج نوعيّة جيّدة كما سيتمّ التّدليل على ذلك عند استعراض نتائج مؤشّر الأداء الثّالث لهذا الهدف الأول للبرنامج الفرعي.

المؤشّر3.1 حجم التّعاون المالي:

تمّ تسجيل نسبة انجاز فاقت التّقديرات الأوليّة بـ نسبة103%، حيث تمّ خلال سنة 2019إنجاز حجم تعاون مالي مع البلدان الأوروبيّة والاتحاد الأوروبي ناهز 1038.7مليون أورو. وتؤشّر هذه النّتائج على تحسّن نجاعة العمل الدبلوماسي في كنف ترشيد استغلال الموارد المتاحة ورفع سقف المخرجات النوعيّة للزيارات والاجتماعات المنجزة خلال المدّة موضوع الاهتمام.

- **الهدف عدد 2:دعم اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي وتعزيز الشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّة والجهويّة.**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف رغبة الوزارة في بذل الجهود الكفيلة بتعزيز اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي على المستويين الإقليمي والجهوي وتعزيز الشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّة والجهويّة، على غرار الاتّحاد من أجل المتوسّط وحوار " 5+5" ومجلس أوروبا ومنظّمة حلف شمال الأطلسي ومنظّمة الأمن والتّعاون بأوروبا من خلال اعتماد خطط عمل في مختلف القطاعات الحيويّة من أجل شراكة متميّزة تهدف إلى تطوير وتعميق التّعاون في مختلف هذه الميادين من خلال تكثيف الحوار السّياسي وإرساء صيغ تعاقديّة لتبادل اقتصادي أعمق وأشمل بما يكفل تحقيق درجة أرفع من الاندماج الاقتصادي في الفضاء الأورومتوسّطي ويفتح مجالات أرحب أمام الصّادرات التّونسيّة، علاوة على تعزيز الدّعم المالي والفنّي المقدّم إلى تونس من قبل مختلف هذه المنظّمات.

لغاية قياس مدى تحقيق الوزارة لهذا الهدف، وقع الاختيار على مؤشّرين اثنين وهما (1) عدد مشاريع وبرامج التّعاون الفنّي و (2) عدد الاتّفاقيّات والمعاهدات المبرمة على المستويين الإقليمي والجهوي، وذلك بناء على محتوى ملفّات التّعاون الأورومتوسّطي وعلى طبيعة علاقات التّعاون متعدّد الأطراف مع مختلف الشّركاء في المنطقة الأورومتوسّطية.

جدول عدد4:

الهدف 2: دعم اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي وتعزيز الشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّة والجهويّة

الهدف 2.1: دعم اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي وتعزيز الشراكة مع المنظمات والندوات ومختلف أطر التعاون الإقليمية والجهوية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019
	المؤشّر 1.2عدد مشاريع وبرامج التّعاون الفنّي	مشروع/ برنامج	45	48	%106.6	45	71	%157.7
	المؤشّر 2.2عدد الاتّفاقيّات المبرمة على المستويين الإقليمي والجهوي	اتّفاق مبرم	20	18	%90	20	15	%75

رسم بياني عدد3 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشّرات قيس الأداء الخاصّةبالهدف المتعلّق بدعم اندماج تونس في الفضاء الأورومتوسّطي وتعزيز الشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الإقليميّةوالجهويّة

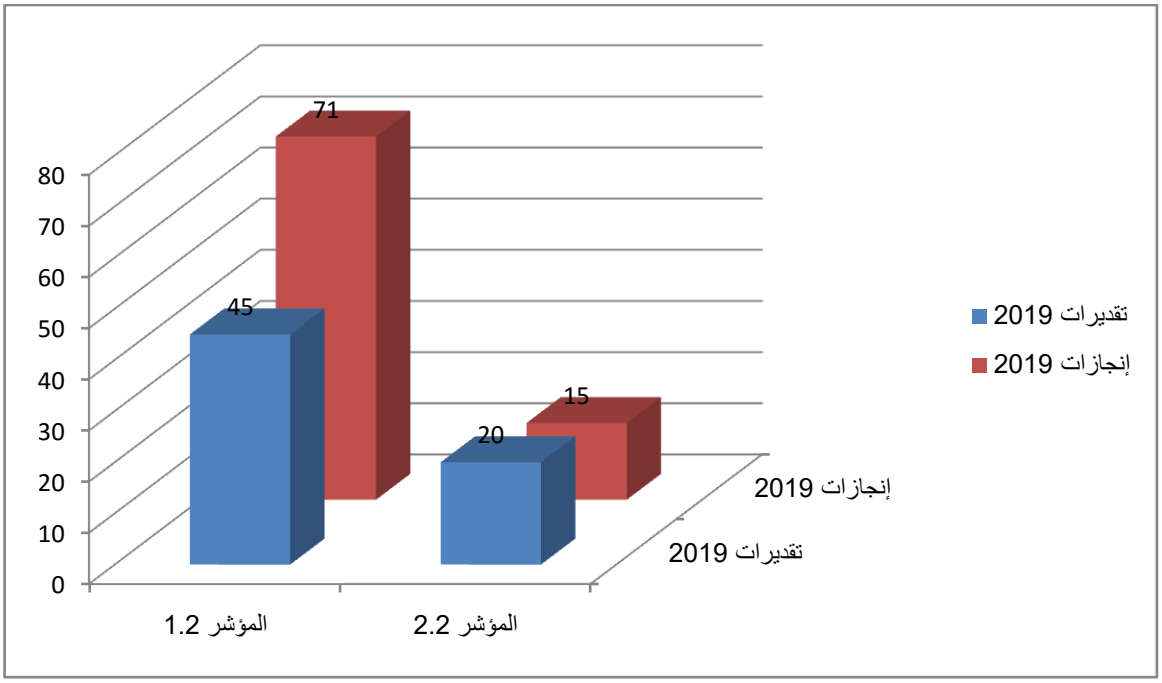

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتّقديرات لسنة 2019:**

المؤشّر 1.2 عدد مشاريع وبرامج التّعاون الفنّي:

تمّ تسجيل نسبة انجاز فاقت التّقديرات الأوليّة بـ نسبة 157.7% ، حيث تمّ خلال سنة 2019 إنجاز 71 مشروعا أو برنامج تعاون فنّي بالشّراكة مع المنظّمات والنّدوات ومختلف أطر التّعاون الأورومتوسّطي على المستويين الإقليميّ والجهويّ.

المؤشّر 2.2 عدد الاتّفاقيّات المبرمة على المستويين الإقليمي والجهوي:

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 75 % مقارنة بالتّقديرات الأوليّة، حيث تمّ خلال سنة 2019 إبرام 15 اتّفاقيّة أورومتوسّطيّة على المستويين الإقليمي والجهوي . وتعتبر هذه النسبة مقبولة إجمالا ومتوقّعة اعتبارا لافتقار عمليّة وضع التّقديرات للمنهجيّة العلميّة المناسبة، بما يشكّل عائقا دون وضع تقديرات واقعيّة وأقرب ما يكون إلى الدّقّة. كما أن ضعف النّتائج الكميّة لا يترجم بالضرورة غياب نتائج نوعيّة مقبولة كما تمّت الإشارة إلى ذلك عند استعراض نتائج مؤشّر الأداء الأوّل لهذا الهدف الثّاني للبرنامج الفرعي.

ولتجاوز النقائص المشار إليها أعلاه، فقد يكون من المناسب التّأكيد على ضرورة تطوير قدرات الوزارات والهياكل المعنيّة في المجالات ذات الصّلة بالتّخطيط وصياغة حاجيّاتها ومقترحات التّعاون مع الأطراف الأجنبيّة، بالإضافة إلى تنمية قدراتها في مجال متابعة الإنجازات التي تتحقّق في أطر التّعاون التي يتمّ إرساؤها. كما ينبغي التّأكيد على ضرورة حثّ تلك الوزارات والهياكل على مزيد التّفاعل مع الوزارة لإضفاء مزيد من النّجاعة على الدّور المُناط بعهدتها على صعيدي التّنسيق وبذل المساعي لإيجاد فرص التّعاون وتجسيمها.

البرنامج الفرعي عدد 3
العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان أمريكا وآسيا

1 - التقديم العام للبرنامج الفرعي 3:

يهدف البرنامج الفرعي إلى الرفع من مستوى التعاون السياسي والإقتصادي والمالي والفني والأكاديمي مع بلدان أمريكا وآسيا التي تربطنا بها علاقات دبلوماسية تاريخية وعريقة و جب استثمارها وتجسيدها من خلال مشاريع تنموية ملموسة تساهم في المجهود الوطني للتنمية والنهوض بالإقتصاد التونسي إلى جانب استغلال الصورة الإيجابية والمصداقية التي تتمتع بها بلادنا لدى تلك الدول لتحقيق اهداف استراتيجية عبر حشد الدعم لمواقف تونس المبدئية في المحافل الدولية أو تعزيز الشراكة مع مختلف المؤسسات المالية العالمية و التجمعات الجهوية و الإقليمية لتلك الدول .

وتسعى الإدارة العامّةللشؤون السياسية والاقتصادية والتعاون لبلدان أمريكا وآسيا والمنظمات الإقليمية الأمريكية والأسيوية إلى تنمية العلاقات التونسية الأمريكية والآسيوية مع الحفاظ على التوازنات الجيوستراتيجية ومحاولة التكيف مع الإكراهات السياسية حفاظا على مصالح تونس مع تلك الدول. وتعمل الإدارة العامة عن طريق إدارتيها الجهويتين وهما "إدارة أمريكا"بالتعاون مع سفارات الجمهورية التونسية بكل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والأرجنتين والبرازيل و"إدارة آسيا"عبر سفارات الجمهورية التونسية بكل من الصين واليابان والهند وباكستان وأندونيسيا وجمهورية كوريا، وذلك بهدف دعم التعاون السياسي وتطوير الشراكة في المجالات الاقتصادية والعلمية والأكاديمية مع دول الاعتماد.

وكما تعمل الإدارة العامة بالتنسيق مع الوزارات والهياكل التونسية المعنية والبعثات الدبلوماسية التابعة لمنطقتها الجغرافية على الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية مع بلدان منطقتي أمريكا وآسيا خاصة في مجالات التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي.

وجدير بالتأكيد في هذا المقام، ان النجاح في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها وزارة الشؤون الخارجية والدبلوماسية التونسية يبقى مرتبطا بمدى تفاعل وتعاون مختلف الوزارات المعنية والهياكل العمومية ذات الصلة(مركز النهوض بالصادرات، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية..)

ويتمثل الهدف الاستراتيجي للوزارة في أفق سنة 2020 إلى "دعم التعاون بين تونس ودول منطقتي أمريكا وآسيا" والارتقاء به إلى مستويات أعلى عبر توطيد العلاقات التاريخية والعريقة التي تربطنا ببلدان هذه المنطقة

وتوظيف رصيد الاحترام والتضامن الذي تحظى به بلادنا بفضل نجاحها في تأمين مسارها الانتقالي لمزيد دفع علاقات التعاون والشراكة وفقا لأهداف السياسة الخارجية التونسية التي يرسمها سيادة رئيس الجمهورية وتماشيا مع أولويات المخطط التنموي 2020/2016.

2 - تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 3 وتحليلها:

إنّ النّجاح في تحقيق الهدف الوحيد المرسوم ضمن البرنامج الفرعي 3 والمتمثل في "دعم التّعاون بين تو نس ودول منطقة أمريكا وآسيا" يتطلب جهودا وتنسيقا على مختلف المستو ياتوتشريك مختلف المتدخّلين والفاعلين في علاقات التّعاون بين تونس وبلدان أمريكا وآسيا.

لذلك عملت الإدارة العامّة لأمريكا وآسيا على تركيز نشاطها في اتّجاه تحقيق مؤشّرات قيس الأداء التّالية:

- تكثيف تبادل الزياراتبينكبار المسؤولين منالجانبين(زيارات رئاسية- رئيس حكومة وزراء- برلمانيين) والإعداد الجيد للزيارات التي يتفق عليها الطرفان سواء كانت في إطار ثنائي أو ضمن الاجتماعات والملتقيات متعددة الأطراف، مما يساهم في تعزيز التشاور السياسي وتقريب وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك كما يمكن أن يشكل هذا الإطار فرصة لبحث سبل تطوير الشراكة الاقتصادية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الزيارات السياسية لها دور هام على الجانب الاقتصادي بما يعنيه ذلك من فتح فرص شراكة ودعم لرصيد الثقة بين الشركاء الاقتصاديين خاصة مع البلدان الآسيوية.
- تشجيع إرسال البعثات الاقتصادية المتنقلة عبر حث رجال الأعمال على استكشاف فرص الشراكة في هذا الفضاء الجغرافي الذي يتميز بوفرة الموارد الطبيعية (مساحات شاسعة ومنتوجات متنوعة) والذي يوفر سوقا ذات قدرة استيعاب عالية (تعداد سكاني مرتفع جدا).
- الإعداد الجيد للجان المشتركة التي تعد الإطار القانوني والسياسي الأمثل لتطوير علاقات التعاون في شتى المجالات عبر التوقيع على الاتفاقيات والبرامج ومذكرات التفاهم كما أن تنسيق اللجان القطاعية مع مختلف الوزارات والمؤسسات المختصة يعدّ أمرا ذا أهمية بالغة في متابعة وتنفيذ توصيات اللجان المشتركة.
- السعي إلى تشجيع علاقات التبادل التجاري مع التركيز على رفع نسق الصادرات وتقليص العجز التجاري عبر التعريف بحاجيات السوق الأمريكية والآسيوية لدى رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص عن طريق إبراز المزايا التي تختص بهاهذه السوق ومحاولة تذليل العقبات التي تحول دون تطوير
- المبادلات التجارية مع هذين الفضائين خصوصا فيما يتعلق ببعد المسافات وارتفاع تكاليف نقل الأشخاص والبضائع.

- **الهدف: "دعم التّعاون بين تونس ودول منطقتي أمريكا وآسيا "**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف رغبة الوزارة في العمل على تطوير علاقات التعاون بين تونس ومختلف دول منطقتي أمريكا وآسيا والتركيز خصوصا على البلدان التي لاتتواجد بها تمثيليات دبلوماسية تونسية وبحث فرص التعاون مع هذه البلدان عبر تحديد حاجيات الأسواق والترويج للمنتجات التونسية وجلب المستثمرين من تلك البلدان.

كما يعكس مزيد السعي إلى دعم الصادرات وتقليص العجز التجاري عبر توطيد علاقات التعاون الاقتصادي مع بلدان هذه المنطقة وتنويع الشركاء الاقتصاديين ومحاولة استكشاف أسواق جديدة لترويج المنتوجات التونسية. إضافة الى التعريف أيضا بتجربة الانتقال الديمقراطي في تونس لدى الوساط السياسية في دول المنطقة والتي تعدّ نموذجا فريدا في المنطقة العربية ومحاولة استثمار هذا المعطى في الترويج لصورة بلادنا بالخارج.

وتجدر الإشارة الى ان تحقيق هذا الهدف مرتبط بالظروف الاقتصادية (العودة لبعض الممارسات الحمائية في الميدان الاقتصادي والتجاري) والأمنية (انتشار ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتداعياتهما على الرأي العام وأصحاب القرار في دول المنطقة) والسياسية (تزايد نفوذ التيارات الشعبوية والأحزاب القومية اليمينية) وكذلك تطور العلاقات الدولية نحو تقلص التعاون متعدد الأطراف.

كما أنّهمرتبط أيضا بتفاعل مختلف المتدخلين (وزارات، مؤسسات، وكالات، رجال أعمال...) لذلك تمّ اعتماد مؤشر لقيس الأداء يرتبط بجهود الوزارةونشاطاتها في تنظيم وتنسيق" زيارا ت رسمية،بعثات اقتصادية متنقلة واللجان المشتركة والقطاعية" . أما المؤشر الثاني لقيس الأداء فيتمثل في احتساب نسبة تغطية الميزان التجاري .

جدول عدد 5
الهدف 1: دعم التّعاون بين تونس ودول منطقتي أمريكا وآسيا

مؤشرات الآداء	الوحدة	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019 %
الزيارات الرسمية	عدد	27	38	**35**	129.6	92.1
البعثات الاقتصاديّة المتنقّلة	عدد	*05*	07	**07**	140	100
اللجان القطاعية المشتركة	عدد	10	12	**12**	120	100

مؤشر الأداء: الميزان التجاري مع بعض بلدان أمريكا واسيا

البلد	الوحدة	الانجازات		التقديرات	
		2018	2019	2020	2021
الصين	%	0.5	1	2.3	4
اليابان	%	3.7	11.4	14.2	17
كوريا الجنوبية	%	11.35	10.93	11	12
باكستان	%	23	12	14.3	17
أندونيسيا	%	20.34	51.1	57.3	60
الولايات المتحدة الامريكية	%	54.04	39.47	30	35
كندا	%	120.2	100.62	95.62	100.62
الأرجنتين	%	11.9	1	1	5
البرازيل	%	3.8	13.41	9	14

- **تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها:**

- **الزيارات الرسمية :**

تم تسجيل ارتفاع في عدد الزيارات الرسمية المنجزة سنة 2019 (35) مقارنة بسنة 2018 (27) ويعزى ذلك خاصة إلى مواصلة الدبلوماسية التونسية توجهها الرامي إلى تنويع شركاء بلادنا والبحث عن أسواق جديدة وواعدة إضافة إلى تطوير التعاون مع فضاءات إقتصادية وسياسية جديدة على غرار منطقتي آسيا وامريكا اللاتينية، من ذلك زيارة السيد وزير الشؤون الخارجية إلى اليابان في أوت 2019 والتي تم خلالها التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بالهبة الموجهة إلى وزارة الداخلية لتركيز منظومة التعرف على الوجه ومذكرة التعاون في مجال البنية التحتية ذات الجودة العالية والزيارة التي أداها إلى الأرجنتين في شهر ماي سنة 2019 والتي تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية من بينها مذكرة تفاهم بين مركز النهوض بالصادرات ونظيره في الأرجنتين.

ورغم الارتفاع الملحوظ لعدد الزيارات الرسمية مع دول منطقتي أمريكا وآسيا فإن نسق هذه الزيارات كان يمكن أن يكون أكثر ارتفاعا لولا العوامل التالية:

- تزامن سنة 2019 مع تنظيم انتخابات في تونس وفي عدد من دول منطقتي أمريكا وآسيا (على غرار كندا) إذ ينصب اهتمام حكومات هذه الدول على تنظيم الاستحقاق الإنتخابي وبالتالي فإن نسق الزيارات الخارجية والنشاط الدبلوماسي يشهد تقلصا خلال هذه الفترة.
- التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول منطقتي أمريكا وآسيا والتي تميزت بوصول الأحزاب اليمينية إلى الحكم على غرار البرازيل، حيث شهدت السياسة الخارجية لهذا البلد تغييرا نحو مزيد تدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل على حساب العلاقات التاريخية والمتميزة مع الدول العربية، والتي شهدت نوعا من الفتور منذ وصول الرئيس جاييربولسونار إلى سدّة الحكم سنة 2019 .

- **البعثات الإقتصادية المتنقلة :**

شهدت البعثات الاقتصادية المتنقلة تطورا طفيفا سنة 2019 (07) مقارنة بسنة 2018 (05) وذلك بفضل المجهودات التي تقوم بها الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية، رغم عديد الصعوبات، من أجل تنظيم لقاءات بين رجال الاعمال التونسيين ونظرائهم في منطقتي أمريكا وآسيا واستكشاف فرص التعاون الاقتصادي في هاتين المنطقتين اللتين تتوفران على إمكانات مهمة لتطوير الإستثمار وبناء الشراكات.

بالرغم من تزايد عدد البعثات الاقتصادية المتنقلة سنة 2019 فإن الرفع من نسق هذه البعثات يواجه عدة صعوبات أهمها:

- غياب التمثيل الدبلوماسي في عدد من البلدان التي تتوفر على إمكانيات هامة لتطوير التعاون الاقتصادي الاستثماري على غرار المكسيك وماليزيا.

- غياب ممثلي الهياكل التونسية المعنية بتطوير نسق المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع هذه البلدان على غرار مركز النهوض بالصادرات وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.
- بعد المسافة وارتفاع تكاليف السفر إضافة إلى اقتصار الفاعلين الاقتصاديين التونسيين على التوجه نحو الأسواق الأوروبية وشركاء تونس التقليديين وعدم وضع استراتيجية واضحة للولوج إلى الأسواق الجديدة والواعدة في أمريكا اللاتينية وآسيا.

- **اللجان القطاعية والمشتركة :**

واصل نسق عقد اللجان القطاعية والمشتركية نموه المطّرد بفضل مجهودات البعثات الدبلوماسية لتدعيم التعاون الثنائي مع بلدان الإعتماد رغم ضعف الإمكانيات المادّية والبشرية . وقد سعت بعثاتنا الدبلوماسية إلى استثمار العوامل التالية قصد تطوير أطر وآليات التعاون السياسي والقطاعي مع بلدان الإعتماد:

- توجه السياسة الخارجية التونسية نحو تنويع شركاء تونس وتطوير التعاون مع فضاءات وتجمعات سياسية جديدة
- تواصل الدعم السياسي لبلادنا (خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) كتجربة ديمقراطية ناشئة ورائدة في المنطقة .
- احتضان تونس لعدد من التظاهرات الإقتصادية الهامة على غرار منتدى Tunisia Investment Forum 2019 الذي تم بمناسبة انعقاده، تنظيم إجتماعات قطاعية ولقاءات B2B وB2G
- استثمار بلادنا لتوجه عدد من بلدان منطقتي أمريكا وآسيا إلى تطوير علاقاتها مع القارة الإفريقية وسعي هذه الدول إلى الإستفادة من الموقع الجغرافي لتونس كبوابة لإفريقيا قصد تطوير التعاون الثلاثي على غرار مبادرة Prosper Africa الامريكية التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 2019 (واحتضنت تونس دورتها الأولى في شهر فيفري 2020) وندوة طوكيو الدولية لتنمية افريقيا TICADالتي ستحتضن بلادنا دورتها الثامنة إضافة إلى المنتدى الهندي الإفريقي IAFS

- **الميزان التجاري:**

شهدت سنة 2019 فائضا في الميزان التجاري مع عدد من بلدان منطقتي أمريكا وآسيا على غرار كندا(% 100.62) كما لوحظ تقليص العجز التجاري مع عدد آخر من بلدان هاتين المنطقتين خاصة بفضل تطور صادرات زيت الزيتون التونسي (خصوصا كندا والولايات المتحدة الامريكية) والتمور (ماليزيا واندونيسيا) نحو هذه الأسواق.

في المقابل تواصل تفاقم العجز التجاري مع عدد آخر من البلدان المنتمية إلى هذا الفضاء الجغرافي والذي يمكن تفسيره بالعوامل التالية:

- تعتبر الصين قطبا اقتصاديا وتجاريا هاما وتسجل دول العالم، ومن بينها تونس، عجزا تجاريا حادا لصالح هذا البلد.
- يشكل الفوسفاط قطاعا هاما بالنسبة لشركاء تونس في منطقتي أمريكا وآسيا حيث تعتبر بلدان مثل الهند وباكستان والبرازيل وكوبا أسواقا هامة لتصدير هذه المنتوج. وفي هذا الإطار، لم يصل إنتاج الفوسفاط

التونسي إلى المستوى الذي بلغه سنة 2010 مما أدى إلى صعوبات في تزويد هذه الأسواق بالكميات المطلوبة من الفسفاط وهو ما انعكس سلبا على الميزان التجاري مع هذه البلدان الذي أصبح يشكو عجزا متفاقما.

- شهدت بعض بلدان منطقتي أمريكا وآسيا تباطؤا في نسب النمو الاقتصادي أو أزمات اقتصادية حادة خلال سنة 2019 على غرار الأرجنتين التي شهدت أعمق أزمة اقتصادية منذ سنة 2001.

البرنامج الفرعي عدد 4
العلاقات الدّبلوماسيّة مع بلدان إفريقيا والمنظّمات والتجمّعات الإفريقيّة

1 - التقديم العام للبرنامج الفرعي 4:

تتولى الإدارة العامّة لإفريقيا بقسميها الثّنائي ومتعدّد الأطراف الإشراف على تنفيذ ميزانيّة برنامج "العمل الدّبلوماسي" في جزئه المتعلّق بإطار جغرافي محدّد ألا وهو بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء، كما تنخرط في تنفيذه عشر بعثات دبلوماسيّة مقيمة تغطّي أغلب بلدان المنطقة وموزّعة على كلّ من أديس أبابا وبريتويا وكينشاسا وأبوجا ونيروبي وياوندي وباماكو وواغادوغو وداكار وأبيدجان.

ورغم ضعف التّمثيل الدّبلوماسي التّونسي بإفريقيا مقارنة بعدد بلدان القارّة والصّعوبات العديدة خاصّة اللّوجستيّة لتأمين التّغطية الدّبلوماسيّة لباقي البلدان، فإنّ سفاراتنا تقوم بجهود حثيثة لتطوير علاقات تونس مع سائر البلدان الإفريقيّة ومساعدة القطاع الخاص على تعزيز حضوره واستكشاف فرص الشّراكة والاستثمار المتاحة.

ويخضع تحقيق أهداف السّياسة الخارجيّة التّونسيّة تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء في جانب كبير منه إلى التّكامل بين دور وزارة الشّؤون الخارجيّة والسّفارات من جهة ودور باقي الوزارات والهياكل التّونسيّة المعنيّة بالتّعاون مع البلدان الإفريقيّة من جهة أخرى والتّي تساهم بشكل فاعل في تطبيق هذه السّياسة وتعزيز إشعاع صورة تونس في القارّة.

وتعمل الوزارة على تعزيز الحضور التّونسي بإفريقيا ودعم تموقعها على المستويين الدّبلوماسي والاقتصادي بعدافتتاح سفارتين مقيمتين بكلّ من بوركينافاسو وكينيا في سنة 2017، إضافة إلى التّنسيق مع مركز النّهوض بالصّادرات بشأن فتح خمس (05) مكاتب تمثيل تجاري جديدة بعدد من البلدان الإفريقيّة التّي لا تتوفّر فيها بعثات دبلوماسيّة مقيمة وبرمجة بعثات اقتصادية متنقّلة متعدّدة الاختصاصات بهدف تعريف ممثّلي القطاع الخاصّ بفرص التّعاون والشّراكة والاستثمار التّي توفّرها اقتصاديات هذه البلدان.

ومن شأن توسيع شبكة التّمثيل الدّبلوماسي وإعادة توزيع التّغطية الدّبلوماسيّة أن تساهم في خلق التوازن بين البعثات الدّبلوماسيّة من حيث عدد البلدان التّي تغطّيها وتسهيل عملها وإضفاء المزيد من النّجاعة على والجدوى على العمل الدّبلوماسي بإفريقيا، علما وأنّ هذه الجدوى تتطلّب أيضا دعم الموارد الماديّة والبشريّة للسّفارات.

وعلى المستوى متعدّد الأطراف تعمل الدّبلوماسيّة التّونسيّة على تعزيز الحضور التّونسي في الاتحاد الإفريقي وهياكله وفي التجمّعات الإقليميّة، وتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي يتطلّب تركيز الجهد الدبلوماسي على مسارين إثنين:

- المسار الأوّل يهمّ المشاركة في الاجتماعات الإقليميّة، حيث يتوجب العمل على ضمان المشاركة التّونسيّة بصفة دائمة ودوريّة في الاجتماعات الإقليميّة سواء على مستوى القمّة أو الاجتماعات الفنيّة واجتماعات اللّجان المتخصّصة مع التّركيز على ضرورة أن تكون المشاركة على مستوى رفيع.
- المسار الثّاني يهمّ دعم الترشّحات التّونسيّة في المناصب والوظائف الشّاغرة صلب هياكل المنظّمات والتجمّعات الإقليميّة من أجل مزيد تعزيز وتكثيف الحضور التّونسي في إفريقيا.

2 - تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 4 وتحليلها:

تتمثل أهداف البرنامج الفرعي عدد 4 في:

الأهداف	المؤشرات
تدعيم علاقات التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	4-1-1 : عدد التّظاهرات والبعثات الإقتصاديّة. 4-1-2 : قيمة الصّادرات التّونسيّة نحو الأسواق الإفريقيّة. 4-1-3: توظيف الكفاءات في إفريقيا. 4-1-4: عدد الوافدين الأفارقة إلى تونس.
تدعيم حضور تونس في المنظّمات والتجمّعات الإقليميّة الإفريقيّة	4-2-1 : المشاركة في الإجتماعات الإقليميّة. 4-2-2 : عدد الترشّحاتإلى المناصب والوظائف الشّاغرة.

يعكس هذين الهدفين الاستراتيجيين مدى استفادة تونس من علاقات التّعاون والشّراكة مع بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء والعمل على تعزيزها من خلال مزيد تنظيم التّظاهرات الاقتصادية في عديد المجالات سواء بتونس أو بعدد من هذه البلدان وتنظيم بعثات اقتصادية متنقّلة ومتعدّدة الاختصاصات نحو هذه البلدان والرّفع في قيمة الصّادرات التّونسيّة وتطوير التّعاون الفنّي وقطاع الخدمات بما ينعكس على عدد الكفاءات التّي يتم توظيفها بإفريقيا وعلى عدد الأفارقة الوافدين على بلادنا في إطار السّياحة الاستشفائية والتّعليم العالي والتّكوين المهني والتّدريب. و من علاقات اتّعاون مع المنظّمات والتجمعات الإقليميّة عبر تكثيف المشاركة في إجتماعاتها والرّفع من مستوى هذه المشاركة،إضافة إلى العمل على دعم حضور الكفاءات التّونسيّة في المنظّمات والتجمعات والمؤسّسات والهياكل الإفريقيّة بما يخدم صورة بلادنا ومكانتها داخل محيطها الإفريقي.

- **الهدف 1:تدعيم علاقات التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء**

- تقديم الهدف:

يعكس هذا الهدف مدى استفادة من علاقات التّعاون والشّراكة مع بلدان إفريقيا جنوب الصّحراء والعمل على تعزيزها من خلال مزيد تنظيم التّظاهرات الاقتصادية في عديد المجالات سواء بتونس أو بعدد من هذه البلدان وتنظيم بعثات اقتصادية متنقّلة ومتعدّدة الاختصاصات نحو هذه البلدان والرّفع في قيمة الصّادرات التّونسيّة وتطوير التّعاون الفنّي وقطاع الخدمات بما ينعكس على عدد الكفاءات التّي يتم توظيفها بإفريقيا وعلى عدد الأفارقة الوافدين على بلادنا في إطار السّياحة الاستشفائية والتّعليم العالي والتّكوين المهني والتّدريب.

جدول عدد 5:

الهدف 1: تدعيم علاقات التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 (2)/ (1)
الهدف1: تدعيم علاقات التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	المؤشر1-4-1-1 : عدد التّظاهرات والمهمّات الإقتصاديّة.	عدد	10	10	32	22+
	المؤشر1-4-1-2: قيمة الصّادرات التّونسيّة نحو الاسواق الإفرقيّة.	مليون دينار	907	907	1085	زيادة ب10%
	المؤشر1-4-1-3: توظيف الكفاءات في إفريقيا.	عدد	302	302	449	147+
	المؤشر1-4-1-4: عدد الوافدين إلى تونس.	عدد	-	-	-	-

رسم بياني لتطوّر المؤشّر: تطوّر المؤشّرات المتعلقة بالهدف 1

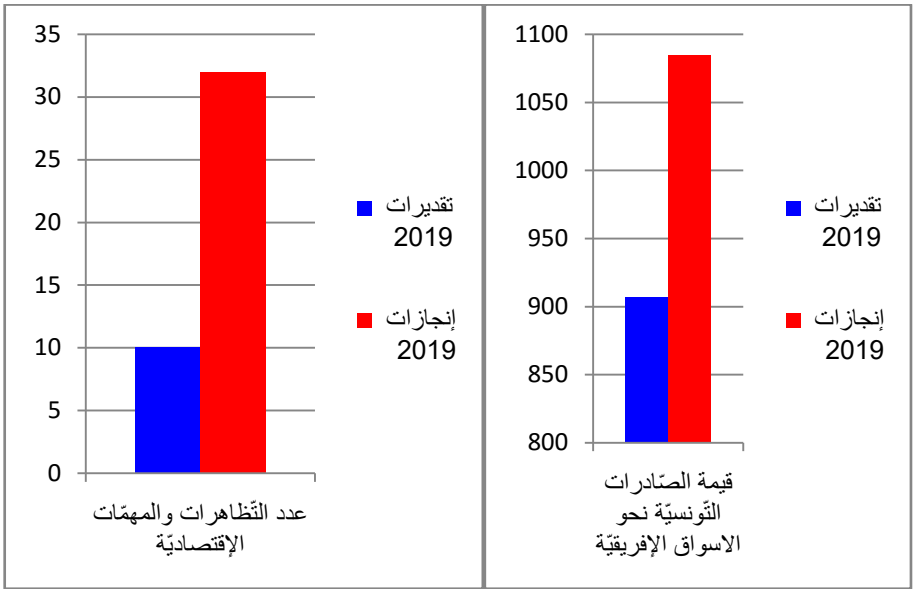

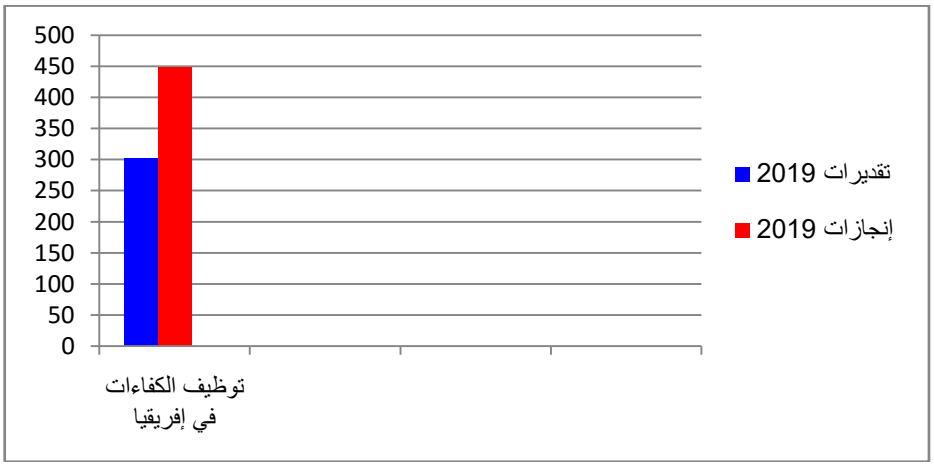

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتّقديرات لسنة 2019:**

المؤشّر 1-4-1-1: عدد التّظاهرات والمهمّات الاقتصادية:

تمّ تسجيل ارتفاع في عدد التّظاهرات والمهمّات الاقتصادية الموجّهة إلى شركائنا بإفريقيا جنوب الصّحراء مقارنة بتقديرات سنة 2019 البالغة 10 وبإنجازات 2018 البالغة 19، إذ بلغ عددها الجملي 32 تظاهرة ومهمّة اقتصادية.

ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب:

- التأثير الإيجابي لفتح سفارتين مقيمتين خلال سنة 2017 بكلّ من كينيا وبوركينافاسو ليرتفع عدد السّفارات الجملي لتونس بإفريقيا جنوب الصّحراء إلى عشر سفارات وما لذلك من تأثير إيجابي على فرص التّعاون مع

هذين السوقين الواعدين، حيث تمّ تنظيم الدّورة الأولى للملتقى الاقتصادي والتّجاري التونسي الكيني بنيروبي خلال شهر مارس 2019 بالإضافة إلى تنظيم بعثتين استكشافيتين للسوق الكينية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019 نتيجة تظافر الجهود بين كلّ من القطاعين العام والخاص والسفارات المعنية.

- انخراط الفاعلين الخواص والعموميين في توجّه بلادنا نحو إفريقيا مما أدىّ إلى إضفاء مزيد من النّجاعة والفاعليّة لهذا التوجه وإلى ارتفاع عدد التّظاهرات الاقتصادية المنظّمة سواء من قبل الوزارات والقطاع الخاصّ أو تلك المنظّمة بالتّشارك بينهما خلال السنوات الأخيرة وخاصّة سنة 2019.
- التّأثير الإيجابي للاتفاقية الإطارية المبرمة بين وزارة الشؤون الخارجية من جهة ووزارة التجارة ومركز النهوض بالصادرات من جهة أخرى والممضاة يوم 4 أوت 2016 على تنسيق وتوحيد الجهود لخلق دبلوماسية اقتصادية تونسية ناجعة وفاعلة نحو إفريقيا جنوب الصّحراء. حيث مكنت هذه الاتفاقية السفارات التونسية من التحصّل على موارد مالية إضافية في ظلّ محدودية الموارد المرصودة بميزانية وزارة الشؤون الخارجية مما سمح لهابتنفيذإجراءاتترويجيةواتصاليةللمنتوجات

التونسيةوبتنظيملقاءاتلصالحالشركاتالصغيرةوالمتوسطةالتونسية وبدعم حضورهمفيأسواقبلدانالاعتماد .

كما عززت أيضا قدرةالسفارات علىالتحضيرللمهماتالاقتصاديةمنخلالرصد فرص التّعاون وتحديد الأسواق الواعدة ببلدان الاعتماد في مرحلة

أولىوعنطريقتقديمالدعماللوجستياللازملتسهيلشروطالإقامةوإقامةاتصالاتتجارية للقطاع الخاص التونسي معالمستوردينوالعملاءالأفارقة في مرحلة ثانية. وبدخول هذه الاتفاقية عامها الرابع فإن انعكاسها الإيجابي على الدبلوماسية الاقتصادية يشهد نسقا تصاعديا وهو ما يعتبر أحد العوامل المفسرة لارتفاع نسق تنظيم المهمات والبعثات الاقتصادية نحو إفريقيا جنوب الصّحراء.

- التحسّن النسبي في المناخ السياسي والأمني في العديد من البلدان الإفريقية حيث شهدت العديد منها تنظيم انتخابات عامة خلال سنة 2018 وبداية سنة 2019 الأمر الذي كان له تأثير إيجابي على ثقة المتدخلين التونسيين في هذه الاسواق وعلى قدرة السفارات التونسية على معاضدة ومساندة القطاع الخاص.

المؤشّر1-4-1-2: قيمة الصّادرات التّونسيّة نحوالأسواق الإفريقيّة:

شهدت صادرات بلادنا نحو الأسواق الإفريقيّة ارتفاعا مقارنة بتقديرات سنة 2019 ومقارنة بقيمة الصّادرات المسجّلة سنة 2018 حيث بلغت قيمتها 1085 مليون دينار تونسي، ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب:

- تزايد اهتمام القطاع الخاص بالسوق الإفريقية وحرصه على معاضدة الجهود الوطنية لتعزيز تموقع تونس في قارتها.
- ارتفاع عدد البعثات والمهمّات الاقتصادية نحو إفريقيا جنوب الصّحراء.

المؤشّر1-4-1-3: توظيف الكفاءات التّونسيّة في إفريقيا:

سجّل عدد الكفاءات التّونسيّة المتواجدين في إفريقيا ارتفاعا سنويّا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث بلغ هذا العدد 449 أي بزيادة تقدّر ب 147انتداب جديد مقارنة بتقديرات 2019 وزيادة ب 138 مقارنة بإنجازات سنة 2018. ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب:

- حرص السفارات التونسية في إفريقيا جنوب الصّحراء على إستكشاف فرص التّشغيل للكفاءات التّونسيّة في إطار التّعاون الثّنائي والثّلاثي.
- تنسيق الجهود مع وكالة التّعاون الفني قصد مزيد تصدير الكفاءات التونسية نحو إفريقيا جنوب الصّحراء.
- إرتفاع عدد الشّركات التّونسيّة المتواجدة في إفريقيا جنوب الصّحراء مما إنعكس إيجابا على عدد الكفاءات التونسية العاملة بهذه البلدان.
- ثقة الشّركاء الإفريقيّين في كفاءة وخبرة الكفاءات التّونسيّة وسعيهم إلى الاستفادة من خبرتهم في كلّ المجالات.

المؤشّر1-4-1-4: عدد الوافدين الأفارقة إلى تونس:

شهد عدد الوافدين الأفارقة إلى تونس نسقا تصاعديا خلال العشر السنوات الأخيرة رغم عدم تحصّل الوزارة على العدد الجملي للوافدين لسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى:

- السّعي إلى التّعريف بتونس كوجهة سياحيّة لدى البلدان الإفريقيّة.
- تكثيف الجهود للتّعريف بتونس كوجهة أكاديمية للطلبة الأفارقة من خلال تنظيم التظاهرات الموجّهة للطلبة الأفارقة قصد استكشاف فرص الدّراسة والتّكوين في تونس حيث إنتظمت بكلّ من كينشاسا وبرازافيل الدّورة الأولى لصالون الجامعات ومراكز التّكوين المهني التونسية الخاصة خلال شهر جويلية 2019 بالتعاون بين سفارة الجمهوريّة التونسية بكينشاسا ومركز النهوض بالصادرات ومجلس الأعمال التونسي الإفريقي.
- التّنسيق مع وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التّكوين المهني والتّشغيل قصد تمكين وترفيع الطلبة الأفارقة من منح تخوّل لهم مزاولة دراستهم في تونس، بما يجعلهم بعد تخرجهم دعاة للبلاد وأنصارا لها في المستقبل.
- تكثيف الجهود للتّرويج لتونس كوجهة إستشفائيّة في البلدان الإفريقيّة جنوب الصّحراء وفتح أبواب السياحة الاستشفائية أمام كل الأفارقة من خلال عقد اتفاقات فاعلة في قطاع السياحة والصحة واستعراض المهارات التونسية في المجال.

- **الهدف2: تدعيم حضور تونس في المنظّمات والتجمعات الإقليميّة:**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف مدى استفادة تونس من علاقات اتّعاون مع المنظّمات والتجمعات الإقليميّة عبر تكثيف المشاركة في اجتماعاتها والرّفع من مستوى هذه المشاركة،إضافة إلى العمل على دعم حضور الكفاءات التّونسيّة في المنظّمات والتجمعات والمؤسّسات والهياكل الإفريقيّة بما يخدم صورة بلادنا ومكانتها داخل محيطها الإفريقي.

جدول عدد 6:
الهدف 2: تدعيم حضور تونس في المنظمات والتجمعات الإقليمية

الهدف1: تدعيم حضور تونس في المنظّمات والتجمعات الإقليميّة.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (2)/ (1)
	المؤشر1-4-1-1: المشاركة في الإجتماعات الإقليميّة.	عدد	23	23	71	48+
	المؤشر1-4-1-2: عدد الترشّحات للوظائف والمناصب الشّاغرة.	عدد	01	01	0	0

رسم بياني عدد6 : لتطوّر المؤشّرات المتعلقة بالهدف 2

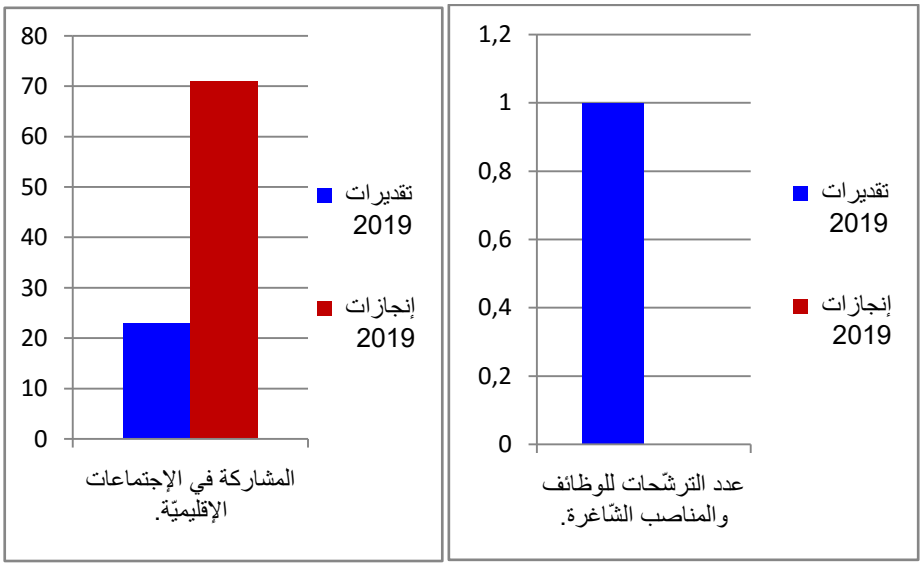

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:**

المؤشر1-4-2-1: المشاركة في الإجتماعات الإقليميّة:

سجّل عدد المشاركات التّونسيّة في إجتماعات المنظّمات والتجمعات الإقليميّة الإفريقيّة إرتفاعا مقارنة بتقديرات سنة 2019 (23إجتماع)، حيث بلغ عدد هذه المشاركات 71 مشاركة (مشاركات رفيعة المستوى، إجتماعات فنيّة). ويرجع هذا الإرتفاع أساسا للأسباب التّالية:

- مشاركة تونس الفاعلة في مسار إصلاح الإتحاد الإفريقي.
- إنضمام تونس للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (التوقيع على الاتفاقية يوم 18 جويلية 2018).
- المشاركة في إجتماعات المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا حيث تمّ منح تونس صفة عضو ملاحظ في 04 جوان 2017.
- توقيع تونس على اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية يوم 21 مارس 2018 وسعيها الحثيث على مواصلة الاسهام بفاعلية في المجهودات القارية لتفعيل هذه المنطقة وأدواتها التكميلية.
- مشاركة تونس في إجتماعات تجمع دول الساحل والصّحراء.
- التنسيق مع باقي الوزارات لضمان مشاركتها في مختلف الإجتماعات الفنيّة التابعة للإتحاد الإفريقي وللمنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية.

المؤشر1-4-2-2: عدد الترشحات إلى المناصب والوظائف الشاغرة:

لم تسجل سنة 2019 نجاح ترشحات تونسيّة للمناصب والوظائف الشاغرة صلب المنظمات الإقليمية الإفريقيةويعود ذلك إلى تأثير عدة عوامل خارجة عن وزارة الشؤون الخارجية:

- المناصب والوظائف الشّاغرة ليست متاحة كلّ سنة وهو ما يفسّر تذبذب العدد من سنة أخرى.
- نجاح الترشّحات مرتبط إرتباط وثيق بإحترام جملة من الإجراءات المتعلّقة بآجال إيداع الترشّح ومتطلبات المنصب المهنية والأكاديمية والتي لا يقع إحترامها في كلّ الحالات.

- **التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:**
- تدعيم العلاقات الثنائية مع البلدان الإفريقية من خلال تبادل الزيارات في أعلى مستوى.
- بلورة إستراتيجية وطنية للتوجه نحو الأسواق الإفريقية الواعدة من خلال تشريك كل الفاعلين سواء من القطاع الخاص أوالعام.
- متابعة تنفيذ إتفاقيّات التّعاون مع البلدان الإفريقية بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية.
- تكثيف الحضور الديبلوماسي في مختلف مناطق القارة، من خلال فتح سفارات، ولو بصورة تدريجية، في الدول التي لها من الإمكانات الاقتصادية ما يسمح بترويج المنتوجات الوطنية في أسواقها ويتيح شراكة فاعلة مع قطاعيها العام والخاص.
- تكثيف وحث كل المتدخلين على المشاركة في إجتماعات المنظمات والتجمعات الإفريقية سواء الفنية أو إجتماعات القمة.
- تكثيف الجهود لإنجاح الترشحات التونسية للوظائف الشّاغرة في المنظمات والتجمعات الإقليمية (خاصّة الشباب والنساء).

البرنامج الفرعي عدد 5:
العلاقات مع المنظمات والندوات الدولية

1 - التقديم العام للبرنامج الفرعي 5:

يرمي البرنامج الفرعي إلى تحقيق هدف استراتيجي رئيسي وهو "تعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات الدولية". ويشرف على تنفيذ هذا البرنامج الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف والمسائل الشاملة بإداراتها الثلاث "السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية بالتنسيق مع البعثات الدائمة في نيويورك وجنيف وباريس – اليونسكو وأقسام العمل متعدد الأطراف بسفاراتنا بفيينا وروما ولاهاي ومدريد وبروكسيل وواشنطن وأوتاوا وقنصليتنا العامة بليون. ولئن تخضع كل هذه البعثات والأقسام متعددة الأطراف بالسفارات والقنصليات لسلطة وزير الشؤون الخارجية وإشرافه، فان تحقيق جزء هام من الأهداف يبقى رهين إرادة وتعاون الوزارات الأخرى، وخاصة وزارات العدل والداخلية والدفاع والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة والصحة والتربية والمرأة والشباب والهياكل التابعة لها، على غرار المعهد الوطني للملكية الصناعية والديوان الوطني للسياحة وغيرهما.

سعت الوزارة إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات الدولية من خلال الحرص الدائم على العمل على الحصول على أكبر قدر ممكن من مشاريع التعاون الفني وإبرام اتفاقات التعاون والتمويل للمشاريع والخطط الوطنية والعمل على إثراء مساهمات تونس في اجتماعات المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية، والحفاظ على مستوى جيد للعلاقات بين تونس والمنظمات الدولية من خلال وتيرة منتظمة لتبادل الزيارات واللقاءات بين كبار المسؤولين في المنظمات الدولية وأعضاء الحكومة التونسية، وتكثيف تواجد تونس والكفاءات التونسية في المناصب الانتخابية في المنظمات الدولية.

وتتماشى هذه الأهداف مع أولويات بلادنا في المرحلة الراهنة وخاصة تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإعطاء دفع جديد للصادرات ومساعدة القطاع السياحي على استعادة حيويته، بما يشكل مساهمة فعلية للدبلوماسية التونسية في استعادة تونس لمكانتها على الساحة الاستثمارية والتجارية والسياحية الدولية والنهوض بالمسار التنموي عموما.

2 - تقديم لنتائج أداء البرنامج الفرعي 5 وتحليلها:

سعت الوزارة إلى تعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات الدولية من خلال العمل على الحصول على أكبر قدر ممكن من مشاريع التعاون الفني لتكوين الكفاءات وتنمية القدرات وإعداد الدراسات وصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل في الميادين التي تغطيها المنظمات والتي تستجيب للأولويات الوطنية، وإبرام اتفاقات التعاون والتمويل للمشاريع والخطط الوطنية في سائر المجالات، وكذلك التعاون الثلاثي لتصدير الخبرات والمعارف التونسية إلى باقي الدول النامية بتمويل من المنظمات الدولية أو بمساعدتها وتمويل الجهات المانحة الأخرى.

بالإضافة لذلك، فان العمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي المذكور يمرّ عبر السعي الى إثراء مساهمات تونس في اجتماعات المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية، من خلال العمل على أن تشتمل المشاركة في تلك الاجتماعات والمؤتمرات دائما على إلقاء مداخلات وتمرير المبادرات والاقتراحات أو المساهمة في الدفاع عن توجهات بلادنا ومصالحها في المفاوضات والمشاورات أو إيجاد توافقات ومخارج لتعثر المفاوضات.

كما أن الحفاظ على مستوى جيد للعلاقات بين تونس والمنظمات الدولية وتبادل الزيارات واللقاءات بين كبار المسؤولين في المنظمات الدولية وأعضاء الحكومة التونسية من شأنه المساهمة في تعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية. ويحصل ذلك إما بتنظيم زيارات إلى تونس أو عقد لقاءات ثنائية بمناسبة مشاركة الوفود التونسية رفيعة المستوى في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية أو احتضان اجتماعات المنظمات مع الحرص على مشاركة رؤسائها.

هذا، ومن شأن تكثيف تواجد تونس والكفاءات التونسية في المناصب الانتخابية في المنظمات الدولية تدعيم فاعلية تونس صلب هذه المنظمات. ويقصد بتواجد بلادنا في المناصب التي تفتحها المنظمات الدولية، عضوية ورئاسة هياكل المنظمات وآليات الخبراء ومناصب المديرين والأمناء العاميين والرؤساء وغيرها من المناصب. وقصد أن يكون التمثيل صلب هذه المنظمات على أحسن وجه، فانه يجب التدقيق في الترشحات وفي اختيار المرشحين ووضع إستراتيجية للتواجد في المنظمات واختيار الترشحات المناسبة في الأوقات المناسبة.

- **الهدف 1: تعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات الدولية**

- **تقديم الهدف:**

يعكس هذا الهدف رغبة الوزارة في تدعيم انتماء تونس لمنظومة الأمم المتحدة ولعدد هائل من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية باعتبار أن هذا الانتماء يؤدي وظيفة "سيادية" هي من مكملات الشخصية القانونية الدولية لتونس ووظيفة "سياسية" هي عنوان وجودنا على الساحة الدولية ومن ركائز مساهمتنا في جهود

المجموعة الدولية في سائر الميادين، ووظيفة "عملية" تمكن بلادنا من الاستفادة مما توفره تلك المنظمات من فرص التعاون وبرامج المساعدة في كل المجالات والميادين.

ويتفق هذا الهدف مع أولويات المخطط التنموي 2016-2020 والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وبرنامج عمل الوزارة المنبثق عنها ومع التوجه العام للوزارة القاضي بالتركيز على الدبلوماسية الاقتصادية. كما تتفق مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة والأجندة الإفريقية 2065 اللتين التزمت بلادنا بتنفيذهما.

ولغاية قياس مدى تحقيق هذا الهدف، وقع الاختيار على أربعة مؤشرات وهي:

- عدد المشاريع في طور الانجاز واتفاقات التعاون المبرمة مع المنظمات الدولية
- عدد مساهمات تونس في اجتماعات المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية
- عدد الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في المنظمات الدولية وفي تونس
- نسبة نجاح الترشحات التونسية في المنظمات الدولية

ويستند ضبط هذه المؤشرات إلى طبيعة العمل الدبلوماسي متعدد الأطراف الذي يرمي إلى الاستفادة من التعاون الفني الذي تقدمه المنظمات الدولية بما يمكّن من الاستفادة من برامج التعاون التي توفرها ومن تركيز الكفاءات التونسية صلب هياكلها.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	التقديرات لسنة 2019	المنجز لسنة 2019
تعزيز فاعلية عضوية تونس في المنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات الدولية	**المؤشر عدد 1:** عدد المشاريع في طور الانجاز واتفاقات التعاون المبرمة مع المنظمات الدولية	مشروع	55	94 مشروع (ما يعادل نسبة 170.91%)
	المؤشر عدد 2: عدد مساهمات تونس في اجتماعات المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية	مساهمة	390	251 (ما يعادل نسبة 64.36 %)
	المؤشر عدد 3: عدد الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في المنظمات الدولية وفي تونس	زيارة	80	70 (ما يعادل نسبة 87.5%)
	المؤشر عدد 4: نسبة نجاح الترشحات التونسية في المنظمات الدولية	بالمائة	%95	%70

رسم بياني لتطور مستوى الأداء بالنسبة لسنة 2019

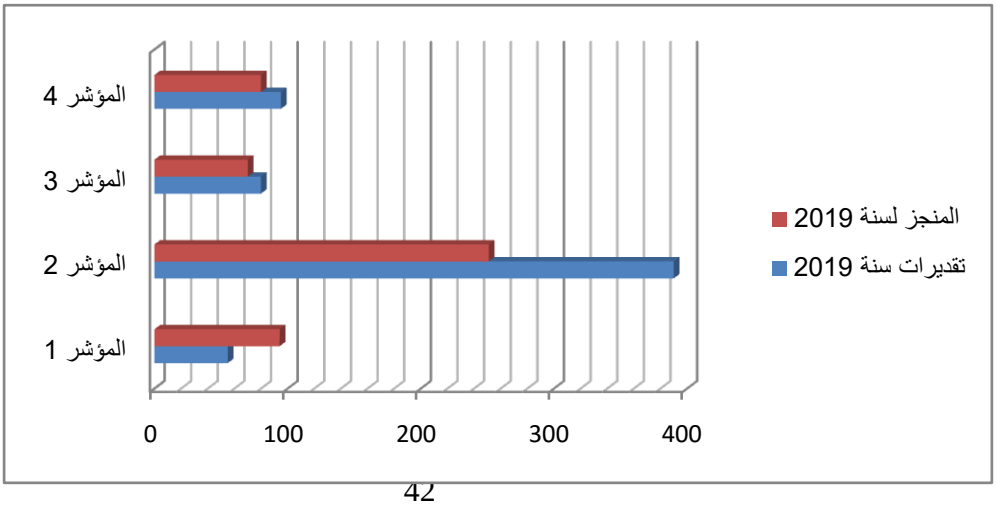

- **تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:**

- **المؤشر 1.1- عدد المشاريع في طور الانجاز واتفاقات التعاون المبرمة مع المنظمات الدولية**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 170.91 بالمائة مقارنة بالتقديرات الأولية لسنة 2019، حيث تم خلال هذه السنة إبرام ومتابعة انجاز 94 مشروع تعاون مع المنظمات الدولية. ويمكن اعتبار هذه النسبة جيدة جدا باعتبارها تؤكد الحركية التي شهدتها علاقات التعاون الثنائي بين تونس وهذه المنظمات.

- **المؤشر 2.1- عدد مساهمات تونس في اجتماعات المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 64.36 بالمائة مقارنة بالتقديرات الأولية لسنة 2019. ويمكن اعتبار هذه النسبة متوسطة. ويمكن إرجاع ذلك إلى السببين التاليين التالية:

- تحديد تقديرات غير واقعية بالنظر إلى أن حداثة التجربة التونسية في ضبط المؤشرات في إطار الميزانية عبر الأهداف
- سياسة الضغط على تكاليف السفر والمهمات بالخارج. وفي صورة توفر الاعتماد، فان ضعف منحة الإعاشة اليومية لا تشجع عدد كبيرا من المسؤولين في الوزارات التقنية للتحوّل إلى الخارج.

إلا أن نسبة المنجز لا يجب أن تعطي انطباع سلبي حول نجاعة العمل الدبلوماسي باعتبار أن الطبيعة الكمية لهذا المؤشر لا تخفي النجاعة النوعية.

- **المؤشر 3.1- عدد الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في المنظمات الدولية وفي تونس**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 87.5 بالمائة، حيث تم خلال سنة 2019 تسجيل 70 44 زيارة رسمية متبادلة مع كبار ممثلي المنظمات الدولية سواء بتونس أو خلال الزيارات رفيعة المستوى التي أداها ممثلو الحكومة التونسية إلى الخارج. وتعتبر هذه النسبة مقبولة إجمالا ومتوقعة اعتبار لافتقار عملية وضع التقديرات للمنهجية العلمية المناسبة بما يشكل عائقا دون وضع تقديرات دقيقة.

- **المؤشر 4.1- نسبة نجاح الترشحات التونسية في المنظمات الدولية**

تم تحقيق نسبة نجاح تقدر بـ 70 بالمائة حيث قدمت تونس عشرة ترشحات لعضوية مجلس منظمات دولية، حظيت سبعة منها بالنجاح فيما لم يحالف الحظ ثلاثة ترشحات أخرى الرابع. ولعل ابرز نجاح لتونس هو حصولها على مقعد غير دائم بمجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2020-2021.

هذا، ويمكن اعتبار هذه النسبة جيدة حيث أن تونس دائمة التواجد صلب هياكل المنظمات الدولية بالرغم من العاملين التاليين:

- وجود تنافس قوي بين الدول للحصول على المناصب. كما تسخر عديد الدول إمكانيات مالية ضخمة لإنجاح ترشحاتها.
- احترام مبدأ التداول الجغرافي في عديد المناصب.

ويمكن تحسين هذه النسبة بالاعتماد على المعطيات التالية:

- ضرورة إعداد المرشح التونسي المناسب للمنصب المناسب
- اعتماد استراتيجية وطنية طويلة المدى لحشد الدعم للترشحات التونسية صلب المناصب العليا بالمنظمات الدولية

III - التحديات والتوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج 1:

بدون التعرض الى التحديات المتعلقة بتحقيق أهداف البرنامج 1 والتي تم تناولها ضمن البرامج الفرعية، فإن التوجهات المستقبلية لتحسين أداء البرنامج 1 تتلخص فيما يلي:

- العمل بالتنسيق مع وزارة المالية على تجاوز الصعوبات المسجلة على مستوى ميزانية وزارة الشؤون الخارجية التي أصبحت لا تمثل سوى 0،6 %من ميزانية الدولة باعتبارها أحد العوامل الأساسية في تحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة لأداء كافة برامج الوزارة. مع الإشارة الى ان هذه الوضعية تفاقمت خلال السنوات الأخيرة جراء تدهور سعر صرف الدينار التونسي مقابل اليورو والدولار وهما العملتان المعتمدتان في تحويل ميزانيات البعثات الدبلوماسية والدائمة والقنصلية (تمثل حوالي 70 %من ميزانية الوزارة).
- مزيد تكثيف التّنسيق والتّشاور السّياسيّ مع الدّول الشّقيقة والصديقة بخصوص القضايا الإقليمية والدولية لاسيما في ظلّ الوضع الرّاهن في المنطقة والتّحدّيات الّتي يطرحها على جميع المستويات وفي مقدّمتها البعد الأمني.
- الحرص على تجسيم جميع الاستحقاقات الثّنائيّة المبرمجة من زيارات رفيعة المستوى ولجان مشتركة.
- العمل على تدعيم الإطار القانونيّ للعلاقات الثّنائيّة مع البلدان الصديقة والشقيقة بما يحقّق المصلحة المشتركة للجانبيْن مع الحرص على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الممضاة والمصادق عليها بالتنسيق مع الهياكل المعنية بتونس وببلدان الاعتماد.
- تكثيف الحضور الدبلوماسي بالخارج من خلال فتح سفارات جديدة خاصة لدى الدول التي لها إمكانيات اقتصادية تسمح بترويج المنتوجات الوطنية في أسواقها ويتيح شراكة فاعلة مع قطاعها العام والخاص.

- تعزيز البعثات الدبلوماسية والدائمة بدبلوماسيين إضافيين.
- مزيد التنسيق مع الوزارات الفنية من خلال دعوتها الى اقتراح مشاريع اتفاقيات جديدة وتنظيم لقاءات معها للتعريف بإمكانيات التعاون المتاحة.
- مواصلة العمل على التعريف بحاجيات تونس المالية لدى الجهات المانحة والتفاوض من اجل الترفيع في حجم التعاون المالي.
- الحرص على ضمان مشاركة تونسية فاعلة في اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية في رسم السياسات والقرارات الصادرة عنها لما يخدم مصالح تونس ويدعم مبادراتها.
- مزيد التنسيق مع الوزارات والمؤسسات التونسية للتعريف بالآليات والبرامج التي توفرها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وكيفية الاستفادة منها.
- تكثيف الجهود لإنجاح الترشحات التونسية للوظائف الشاغرة في المنظمات الدولية والإقليمية ومزيد حث الجهات المعنية على تقديم مرشحين اخذا بعين الاعتبار مبدأ الكفاءة والتجربة.
- مزيد تنظيم أيام اقتصادية تونسية وبعثات لرجال الاعمال ببلدان الاعتماد بهدف الترويج للمنتجات التونسية وفتح أسواق جديدة.
- بلورة استراتيجية وطنية للتوجه نحو الأسواق الواعدة من خلال تشريك كل الفاعلين الاقتصاديين سواء من القطاع العام او الخاص.
- مزيد تنظيم تظاهرات وفعاليات للترويج للوجهة السياحية التونسية.
- مزيد العمل على التعريف بالوجهة التونسية في مجالات السياحة الاستشفائية والتعليم العالي والتكوين المهني والتدريب.
- مزيد العمل على استكشاف اكبر عدد ممكن من فرص التشغيل للكفاءات التونسية مع الحرص على تنظيم تظاهرات قطاعية وايام مفتوحة للتعريف بهذه الكفاءات.

برنامج عدد 2:
العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج: السيد محمد علي النفطي، المدير العام للشؤون القنصلية منذ سنة 2018 إلى حد الآن.

1 - التقديم العام للبرنامج 2:

يسهر على تنفيذ هذا البرنامج كل من الإدارة العامة للشؤون القنصلية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج باستثناء البعثات الدائمة بنيويورك وجنيف وباريس اليونسكو وسفارات تونس بباريس وبروكسال وروما.

واعتبارا لان هذا البرنامج يعنى اساسا بالخدمات القنصلية المقدمة لفائدة افراد الجالية التونسية بالخارج والاحاطة بهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وذلك الى جانب دعم التعاون اللامركزي بين الجهات في تونس ونظيراتها بالدوائر القنصلية بالخارج وتقديم الخدمات القنصلية لفائدة الاجانب، فقد تم وضع هدفين اساسيين لهذا البرنامج تسعى الوزارة الى تحقيقهما ويتمثلان في تحسين جودة الخدمات القنصلية وتعزيز الرعاية والاحاطة بالتونسيين بالخارج.

ويبقى تحقيق ما أمكن من الأهداف المرسومة في هذا البرنامج مرتبطا بمدى التعاون القائم مع إدارات الوزارات والهياكل الأخرى المتداخلة على غرار وزارة الداخلية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة وديوان التونسيين بالخارج.

كما يتفق الهدفان المرسومان مع توجّهات المخطط التنموي 2016-2020 الذي يضع التونسيين بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنية ويعتبرهم رافدا من روافد الاستثمار الوطني، فضلا عن مساهمتهم في مزيد إشعاع تونس في الخارج ونسج علاقات مع أوساط الأعمال ومراكز صنع القرار في بلدان الإقامة.

2 - تقديم أداء البرنامج 2لسنة2019:

2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج2:

تقدر ميزانية برنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج لسنة 2019 ما قدره 66534 ألف دينارا. وبلغت نسبة الإنجاز لسنة 2019 بحوالي 90,1%, إذ تم إنجاز مبلغ قدره 59971,4 ألف دينار.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	تقديرات 2019 (ق .م الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	**66534**	**66534**	**59971,4**	**-6562,6**	**90.1**
تأجير عمومي	48157	48157	45113,6	-3043,4	93,7
وسائل مصالح	9900	9900	6225	-3675	62.9
تدخل عمومي	8477	8477	8632,8	155,8	101.8
نفقات تنمية	**0**	**0**	**0**		
إستثمارات مباشرة					
على الميزانية					
المجموع العام:	**66534**	**66534**	**59971,4**	**-6562,6**	**90.1**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

رسم بياني عدد1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج العمل القنصلي والمواطنين بالخارج

لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

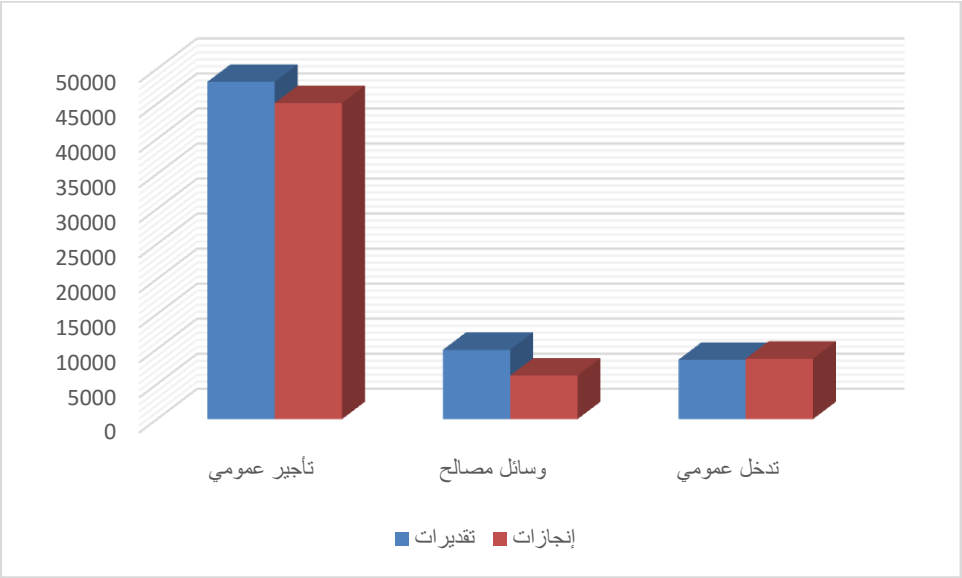

2

2- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

لغاية تحقيق الهدفين المرسومين لبرنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج واصلت الوزارة جهودها الرامية إلى النهوض بجودة الخدمات القنصلية المسداة من قبل بعثاتنا بالخارج وبمكتب المصادقة على الوثائق بمقر الوزارة، من خلال تقريب الخدمات إلى طالبيها وتسيير النّفاذ إلى المعلومة واختصار آجال الحصول على الوثائق والعمليات القنصلية وتطوير نسبة التغطية القنصلية.

كما سعت الوزارة إلى تكثيف التدخلات الاجتماعية لفائدة الجالية التونسية بالخارج والإصغاء إلى مشاغلها ومقترحاتها من خلال إرساء دورية اللقاءات وتأمين الفضاءات اللاّزمة لذلك، وهو ما ينسجم مع استراتيجية البرنامج القائمة على التكامل بين جودة الخدمات ونوعية الإحاطة والرعاية بالتونسيين بالخارج.

هذا بالإضافة الى مواصلة سعي الوزارة الى تطوير المنظومة المعلوماتية المعتمدة في العمل القنصلي وتعميمها على كافة المراكز القنصلية في إطار مقاربة شاملة تتكامل فيها جودة الخدمات القنصلية مع الإحاطة الاجتماعية والثقافية والدفاع عن حقوق ومصالح الجالية التونسية بالخارج وتعزيز قنوات التواصل معها والقائم على الحوار والتشاور.

الأهداف	المؤشرات	إنجازات المؤشرات 2019	الأنشطة
	تغطية البعثات بمواقع الواب	% 25	- المساهمة في تصميم أنموذج موحّد لموقع الواب بالتنسيق مع إدارة الأساليب والتنظيم

تحسين جودة الخدمات القنصلية			والإعلامية. - إنشاء وحدة على مستوى الإدارة المركزية للإشراف على المواقع وتحيينها وتقييم أدائها وإثراء محتواها بتوفير المعطيات الضرورية ووضعها على ذمة البعثات بالتنسيق مع إدارة الأساليب والتنظيم والإعلامية. - تنظيم دورات تكوينية لفائدة المشرفين على المواقع بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
	التغطية القنصلية	6000/1	- مواصلة اعتماد آلية الفرق القنصلية المتنقلة في المناطق التي تتواجد فيها الجالية التونسية في الدول التي ليس فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي تونسي أو المناطق البعيدة عن مركز البعثة. - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المرشحين للعمل بالمكاتب القنصلية والذين سيتم تكليفهم بالشؤون القنصلية بالبعثات بالخارج.
الإحاطة والرعاية بالتونسيين بالخارج	**دورية اللقاءات بالجالية**	3 (في كل بعثة)	- دعوة البعثات إلى تنظيم لقاءات عامة بالجالية وذلك حسب التركيبة الاجتماعية والمهنية (الطلبة، الكفاءات، ذوي الدخل المحدود، رجال الأعمال والمستثمرين...). - حثّ البعثات على تنظيم لقاءات بالجالية في إطار التأطير الديني والتنشيط الثقافي بالتعاون مع وزارتي الشؤون الدينية والثقافية. - دعوة البعثات بالخارج إلى تهيئة الفضاءاتالملائمة لاحتضان اللقاءات بالجالية.
	التدخلات ذات الطابع الاجتماعي	زيارة المساجين25% زيارة المرضى 15% الإعانة العدلية 10%	- دعوة البعثات بالخارج إلى تنظيم زيارات دورية إلى المساجين والموقوفين ومتابعة أوضاعهم بالمؤسسات السجنية والإصلاحية والتّحيين الدوري للإحصائيات. - دعوة البعثات بالخارج إلى إ يلاء اهتمام أكبر بزيارة المرضى للاطلاع على أوضاعهم وظروف إقامتهم بالمؤسسات الاستشفائية. - تعزيز شبكة الملحقين الاجتماعيين بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج. - السعي لزيادة الاعتمادات المرصودة للبعثات بعنوان المساعدات الاجتماعية والإعانات العدلية والنظر في عقد اتفاقيات إطارية مع مكاتب أو شركات محاماة ببلدان الاعتماد بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية. - التنسيق مع وزارة العدل للنظر في طلبات المساجين التونسيين لاستكمال العقوبات السّالبة للحريّة بتونس في صورة توفر اتفاقية ثنائية أو إقليمية تنظم ذلك والسعي لإثراء الإطار القانوني المتعلق بهذه العملية.

- **الهدف 1: تحسين جودة الخدمات القنصلية:**

- **تقديم الهدف:**

يترجم هذا الهدف التوجه الاستراتيجي الذي توخته الوزارة للارتقاء بجودة الخدمات القنصلية المسداة إلى المواطنين من خلال تقريب الخدمات من المستفيدين منها وتوفير المعلومة المحيّنة والدقيقة لطالبيها وذلك بتعميم تغطية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بمواقع واب تفاعلية تتيح للمتصفح الاطلاع على الوثائق المطلوبة والآجال اللازمة لإنجاز الخدمة والإجابة عن استفساراته في أجل معقول وتقديم فكرة ضافية عن الخدمات القنصلية التي تؤمّنها الإدارة المركزية والبعثات التونسية بالخارج وأنشطتها وكل ما يتعلق بصورة تونس في الخارج وتحيين هذه المعطيات بصفة دورية.

كما يستوجب تحقيق هذا الهدف تحسين نسبة التغطية القنصلية بزيادة عدد الأعوان الدبلوماسيين والإداريين المكلفين بالشؤون القنصلية وتأمين التكوين المستمر لفائدتهم، تماشيا مع تطور عدد الجالية بمختلف أصنافها (عمال، طلبة، مرافقون...) وحجم العمل القنصلي ومتطلباته.

رغم صعوبة تقييم جودة الخدمات القنصلية بسبب تصدر الاعتبارات الذاتية المشهد مقارنة بالمعطيات الموضوعية (صعوبة التحقّق من مدى رضاء المواطن عن الخدمة المقدّمة إليه)، فإن الهدف يندرج في إطار السياسة العامة للدولة التي ترمي إلى تطوير منظومة الإدارة الالكترونية وتثمين الخدمات عن بعد. كما يعكس الجهد المبذول لتقريب الخدمات من المواطن وتسهيل إنجاز العمليات القنصلية من خلال تمكين المستفيدين من الخدمة من الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالوثائق والآجال اللازمة لإنجازها دون الاضطرار إلى التنقل إلى مقر البعثة، اقتصادا للوقت والجهد.

كما أن تطوّر نسبة التغطية القنصلية سيسمح للمواطنين بالاستفادة من خدمات أفضل وفي آجال معقولة ودون تكبد عناء التنقل لمسافات طويلة والانتظار للحصول على الخدمة.

جدول عدد2:
الهدف 1: تحسين جودة الخدمات القنصلية

الهدف 1: تحسين جودة الخدمات القنصلية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019
	المؤشر 1.1.0.2 تغطية البعثات بمواقع الواب.	%	20	25	25	125	100

	المؤشر 2.1.0.2 التغطية القنصلية.	عون واحد/عدد الجالية	6000/1	6620/1	6000/1	100	110.3

رسم بياني عدد2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1 : تحسين جودة الخدمات القنصلية لسنة 2019

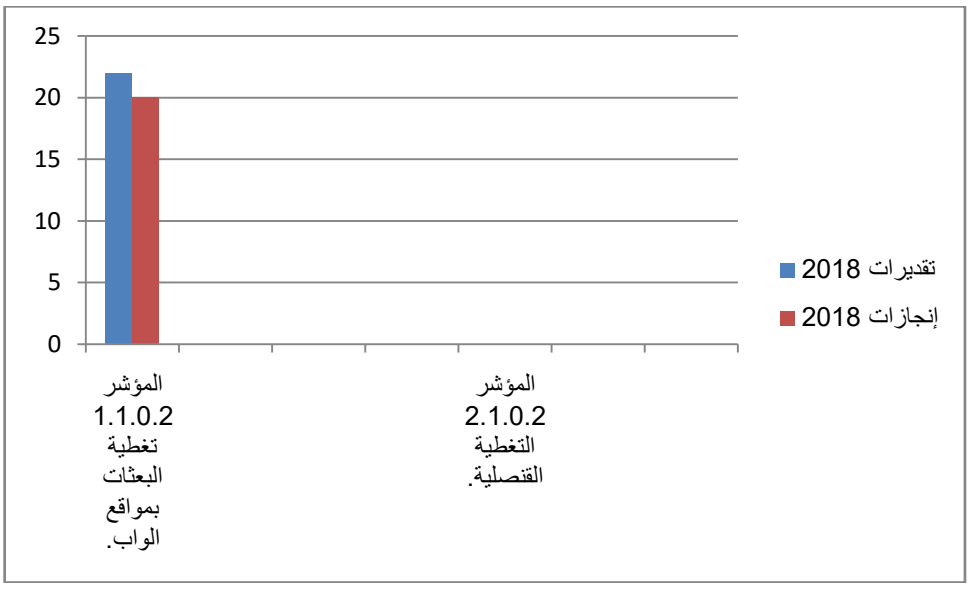

- **الهدف 2: تعزير الرعاية والإحاطة بالتونسيين بالخارج:**

- **تقديم الهدف:**

تسعى الوزارة من خلال هذا الهدف الى تعزيز التواصل والحوار مع الجالية من خلال تكثيف اللقاءات بها وتحسين فاعلية التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة (خاصّة منها المساجين والمرضى وذوي الدخل المحدود) وذلك من خلال تمتيعهم بمساعدات اجتماعية مختلفة وتكثيف الزيارات لهم للاطلاع على أوضاعهم وتقديم الإعانة العدلية عند استيفاء شروط معينة.

ويرمي تواتر اللقاءات بالجالية إلى مزيد إحكام الإحاطة بها والإصغاء إلى مشاغلها ومقترحاتها وتصوراتها للنهوض بأوضاعها وتحسيسها بالدور المنوط بعهدتها للإسهام من موقعها في تحسين صورة تونس وإشعاعها في الخارج ومعاضدة المجهود التنموي الوطني من خلال توعيتها بضرورة الالتزام بقوانين بلد الإقامة واحترام نمط العلاقات الاجتماعية وكذلك تعزيز الحضور في أوساط الأعمال ودوائر صنع القرار.

ويمكن قياس مدى تحقيق هذا الهدف باعتماد آلية دورية اللقاءات ومدى شمولها لمختلف مكوّنات الجالية التونسية بالخارج وبتطوّر نسبة التدخلات الاجتماعية الذي يعكس تحسّن الأداء والمجهود المبذول للإحاطة بالتونسيين بالخارج.

جدول عدد3:
الهدف2: تعزيز الرعاية والإحاطة بالتونسيين بالخارج

الهدف 2: تعزيز الرعاية والإحاطة بالتونسيين بالخارج	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019 %
	المؤشر 1.2.0.2دورة اللقاءات بالجالية	لقاء	3	4	3	100	75
	المؤشر 2.2.0.2ال تدخلات ذات الطابع الاجتماعي.	%	زيارة المساجين 30% زيارة المرضى 20% الإعانة العدلية 10%	زيارة المساجين 30% زيارة المرضى 25% الإعانة العدلية 10%	زيارة المساجين 30% زيارة المرضى 20% الإعانة العدلية 10%	زيارة المساجين 30% زيارة المرضى 25% الإعانة العدلية 10%	100

رسم بياني عدد3 :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف2: تعزيز الرعاية والإحاطة بالتونسيين بالخارج لسنة 2019

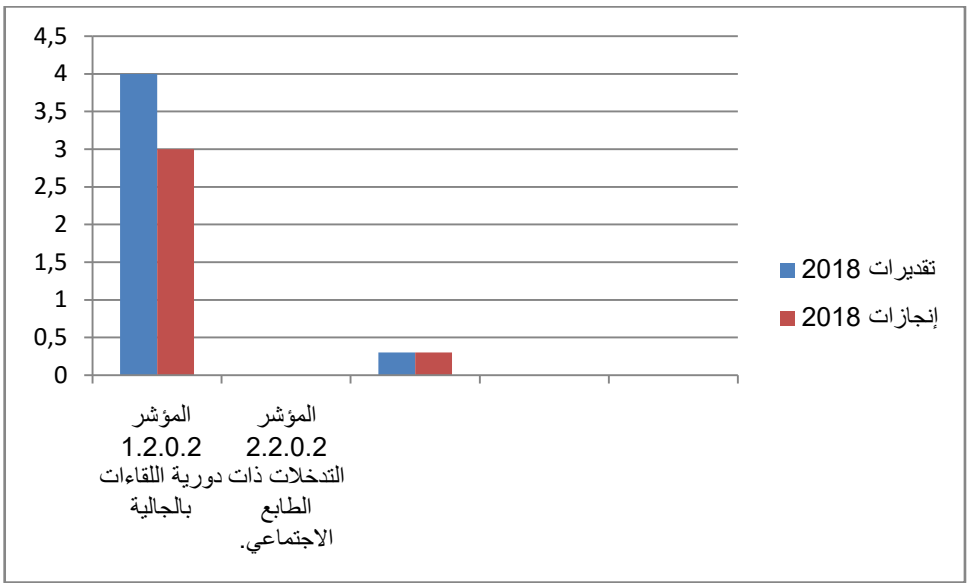

- **الهدف 3: تدعيم التعاون اللامركزي والرفع في تحويلات التونسيين بالخارج من العملة الصعبة:**

- **تقديم الهدف:**

يتنزل هذا الهدف في إطار استراتيجية الوزارة وذلك من خلال العمل على تطوير دور الوزارة في تعزيز المجال الاقتصادي. تسعى الوزارة الى تكثيف اللقاءات والمبادرات التي تمكن من تحفيز التونسيين بالخارج على تحويل مدخراتهم من العملة الصعبة إلى تونس

ويندرج هذا الهدف في إطار دور الوزارة في المجال الاقتصادي ودورها التنسيقي بين مختلف الهياكل المعنية (الجالية التونسية، البنوك التونسية، البنك المركزي، وزارة المالية،...).

جدول عدد4:
الهدف3: تدعيم التعاون اللامركزي والرفع في تحويلات التونسيين بالخارج من العملة الصعبة

عنوان المؤشر	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	تقديرات 2019	إنجازات 2019	مقارنة بين 2018 و2019 %	مقارنة إنجازات 2019 وتقديرات 2019 %

	المؤشر 1.3.0.2 الاتفاقيات في مجال التعاون اللامركزي	عدد	-	70	30	-	42.8
	المؤشر 2.3.0.2 حجم التحويلات من العملة الصعبة	مليون دينار	-	4960,2	5200	-	104.8

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

نعتبر النتائج التي تمّ تحقيقها سنة 2019 مرضيّة في مجملها إذا ما اخذنا بعين الاعتبار انخفاض الاعتمادات المرصودة بالعملة الصعبة لفائدة البعثات الدبلوماسية والقنصلية جراء تدهور قيمة الدينار التونسي.

فالمجهودات المبذولة من قبل بعثاتنا بالخارج للرفع من عدد زيارات الفرق القنصلية المتنقلة واختصار آجال منح الوثائق القنصلية وتكثيف التواصل عن بعد مع افراد الجالية قد حد من ضغط توافد المواطنين على مقر البعثات مما اعطى المجال للرفع من نسق التدخلات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الفئات الهشّة والمساجين والمرضى.

كما عملت الوزارة على مراجعة خارطة انتشار الاعوان بالخارج وذلك بدعم البعثات القنصلية بالموارد البشرية من دبلوماسيين وأعوان فنيين وتقنيين واعوان محليين.

وفيما يلي اهم الإنجازات التي تم تحقيقها سنة 2019:

- ارتفعت نسبة تغطية البعثات بمواقع الواب الى 25% سنة 2019بينما حددت التقديرات ب 20 %.
- بلغت نسبة التغطية القنصلية عدد واحد عون قنصلي لكل 6000 مواطن وبالتالي تم تسجيل استقرار في نسبة انجاز المؤشر مقارنة بإنجازات سنة 2018 ويعود ذلك بالأساس إلى تعزيز الرصيد البشري بالبعثات القنصلية.
- تم تنفيذ معدل 3 لقاءات دورية سنويا مع الجالية بكل مركز قنصلي بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بتقدير 4 لقاءات سنويا وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات سنة 2019 ما قدره 75 %. ويجدر التذكير بان

احتساب هذا المؤشر يقتصر على اللقاءات العامة بالجالية ذات الطابع الاخباري والتحسيسي وبمناسبة الأعياد الوطنية باستثناء اللقاءات بمناسبة الأنشطة الثقافية والدينية واللقاءات التي تخص فئات معينة على غرار الطلبة ورجال الاعمال واللقاءات اليومية على هامش اسداء الخدمات ولفض النزاعات وغيرها.

- ارتفع نسق التدخلات الاجتماعية مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2018 لفائدة الفئات الهشة والمساجين والمرضى. فقد بلغت نسبة الانجاز مقارنة بتقديرات سنة 2019 ما قدره 100%. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها تطور نسبة التدخلات الاجتماعية لفائدة أبناء الجالية التونسية بالخارج، وذلك من خلال تكثيف الزيارات الميدانية لفائدة المساجين والمرضى والإعانات العدلية.

3 2 - التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

يظل تحسين أداء الوزارة في المجال القنصلي رهين الاعتمادات المرصودة لفائدة البعثات القنصلية والتي ما فتئت تتدهور بفعل انخفاض قيمة الدينار التونسي مما من شانه ان يحد من هامش التحرك نحو مزيد تعزيز الرصيد البشري بالبعثات الحالية او تعزيز شبكة الانتشار القنصلي بما يمكّن من تقريب الخدمات من المواطنين وتخفيف العبء على بعض الممثليات التي تعرف ضغوطا في العمل.

لذلك فستعمل الوزارة على التركيز مستقبلا على جملة من المبادرات التي من شأنها أن تمكن من تجاوز ضعف الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة لفائدة البعثات بالخارج وذلك من خلال:

- مزيد اعتماد آليات الإدارة الالكترونية وحث بعثاتنا على الانخراط فيها.
- التعريف بالآليات الإلكترونية لدى الجالية وإجراء حملات ترويجية للاستفادة منها واستغلالها حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.
- تخصيص أنشطة وبرامج تستهدف الجيل الثاني والثالث من الجالية التونسية.
- تكثيف عمل الفرق القنصلية المتنقلة خاصة بمناسبة العودة الصيفية.
- تحسين محتوى مواقع الواب الخاصة بالبعثات مع العمل على تحيينها وتعميمها على بقية المراكز إضافة الى مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدة الاعوان المشرفين عليها.
- مزيد احكام الإحاطة بالجالية والاصغاء الى مشاغلها ومقترحاتها وتصوراتها للنهوض بأوضاعها وتحسيسها بالدور المنوط بعهدتها للإسهام من موقعها في تحسين صورة تونس واشعاعها في الخارج ومعاضدة المجهود التنموي الوطني.

برنامج عدد 9:
القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:- السيد الكاتب العام "شفيق الحجي" منذ سنة 2018 إلى غاية سبتمبر 2019
- السيد الكاتب العام "هشام بيوض" منذ أكتوبر 2019 إلى حد الآن

1 - التقديم العام للبرنامج 9:

يضم البرنامج المصالح والإدارات ذات الاختصاص الأفقي التي يوكل إليها مهام القيادة و المساندة والدعم المادي واللوجستي والإداري للبرنامجين عدد 1 وعدد 2 لتمكينهما من تحقيق الأهداف المرسومة لهما في أفضل الظروف الممكنة.

بما أن هذا البرنامج يتضمن المهام القيادية ومهام الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية فإن استراتيجيته تتلخص في التكفل بتقديم الخدمات الأفقية التي لا يمكن أن تكون من مشمولات أي من البرنامجين السابقين. وتتمثل مهامه أساسا في:

- التنسيق مع البرامج العملياتية في اعداد سياسية الحكومة الخارجية وتنفيذها طبقا للتوجهات والاختيارات التي يحددها رئيس الدولة.

- دراسة ومتابعة المسائل المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والسهر على إتمام إجراءات إدخالها حيز التنفيذ.
- السهر على حسن سير المصالح خدمة للبرامج العملياتية،
- التصرف في الميزانية لصالح البرامج العملياتية،
- حسن توظيف الموارد البشرية والمالية بالإدارة المركزية والبعثات بالخارج،
- السهر على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة،
- العمل على تعصير وسائل الاتصال وتكريسالادارة الرقمية،
- الاستغلال الأمثل للعقارات والمنقولات والضغط على المصاريف ذات الطابع العام.
- تأمين الخدمات التشريفاتيةوالمراسمية لفائدة الشخصيات الأجنبية التي تزور تونس والبعثات الأجنبية المعتمدة بتونس،
- وضع خطة امنية لحماية المنشآت في الداخل والخارج،
- تقييم ومتابعة أنشطة البعثات بالخارج.

حرص برنامج القيادة والمساندة بصفة عامة خلال سنة 2019 على تطبيق سياسة الدولة فيما يتعلق بترشيد التصرف في الموارد العمومية المتاحة وتحسين أداء الهياكل الإدارية لتقديم أفضل خدمة ممكنة للمواطن.

كما سعى البرنامج إلى مواصلة العمل على تحسين التصرف في ميزانيات الوزارة والبعثات بالخارج وتأهيل الموارد البشرية والرفع من كفاءتها.

ويولى البرنامج الحرص على تعميم وتحسين التواصل والاتصال الرقمي بين الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والدائمة والقنصلية التونسية بالخارج ، وذلك من خلال تدعيم البنية الاتصالية وتركيز المنظومات والتطبيقات الإعلامية المتطورة واستغلال التكنولوجيات الحديثة لتسهيل وتأمين التواصل وتبادل المعلومات بأيسر السبل وأسرعها.

هذا بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل عبر صيانة وتهيئة المباني ومقرات البعثات الدبلوماسية والدائمة والقنصلية وجعلها ملائمة لاستقبال وخدمة أفراد جالياتنا بالخارج.

2 - تقديم آداء البرنامج 9لسنة2019:

2 1 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 بما قدره 22197,2 ألف دينار. وبلغت نسبة الإنجاز 91.2 % مفصلة حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	تقديرات 2019 (ق.م)	تقديرات 2019 (ق.م. تكميلي) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات تصرف	**17183.2**	**17697.2**	**16808.5**	**- 888.7**	**% 95.0**
تأجير عمومي	10297.2	10811.2	10618.4	- 192.8	% 98.2
وسائل مصالح	6576.0	6576.0	5781.3	- 794.7	% 87.9
تدخل عمومي	310.0	310.0	408.8	98.8	% 131.8
نفقات تنمية	**4500.0**	**4500.0**	**3441.0**	**- 1059.0**	**% 76.5**
استثمارات مباشرة	4500.0	4500.0	3441.0	- 1059.0	% 76.5
على الميزانية					
المجموع العام:	**21683.2**	**22197.2**	**20249.5**	**- 1947.7**	**% 91.20000**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

رسم بياني عدد1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامجالقيادة والمساندة لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

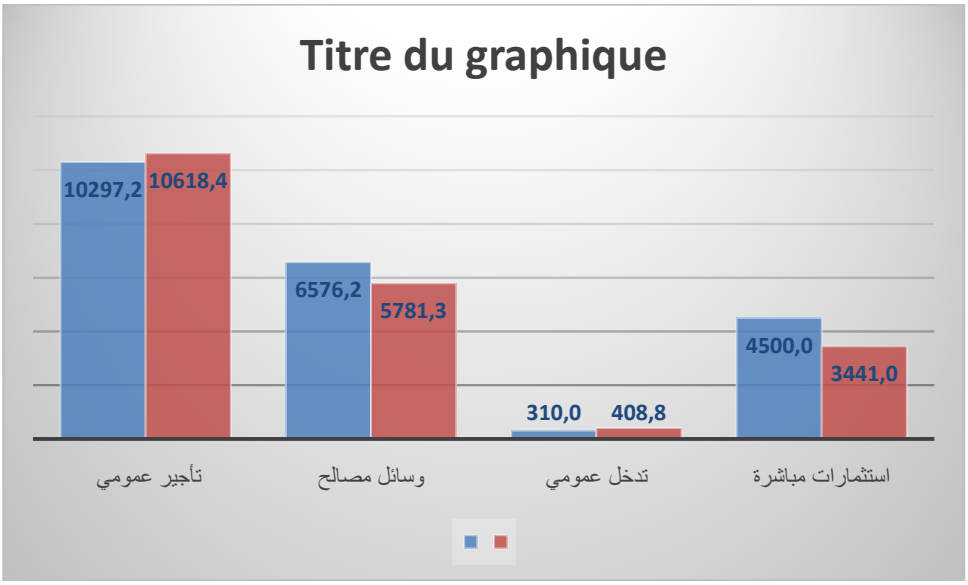

2 2 - تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

تتمثل أهداف برنامج القيادة والمساندة في:

الأهداف	المؤشرات
النهوض بالموارد البشرية	9-1-1 : عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل 9-1-2 : نسبة إنجاز الترقيات المبرمجة في الآجال
تعميم التواصل والاتصال الرقمي	9-2-1 : نسبة تغطية البعثات بالربط المؤمن 9-2-2 : عدد التطبيقات على الخط
المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة	9-3 : عدد عمليات الصيانة الكبرى

- **الهدف 1.1: النهوض بالموارد البشرية**

- تقديم الهدف:

في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة ومواكبتها لمحيطها وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها، تسعى الوزارة الى النهوض بالموارد البشرية من خلال إعداد وتنفيذ مخطط التكوين وكذلك من خلال إعداد وتنفيذ ميزانية الترقيات.

جدول عدد2:
الهدف 1: النهوض بالموارد البشرية

الهدف1: النهوض بالموارد البشرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019 (ق.م) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (1) /(2)
	المؤشر 1.1.0.9 نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل	%	28	17.5	62.5
	المؤشر 2.1.0.9 نسبة إنجاز الترقيات المبرمجة في الآجال	%	60	100	166.6

رسم بياني عدد2 :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف1 النهوض بالموارد البشرية لسنة 2019

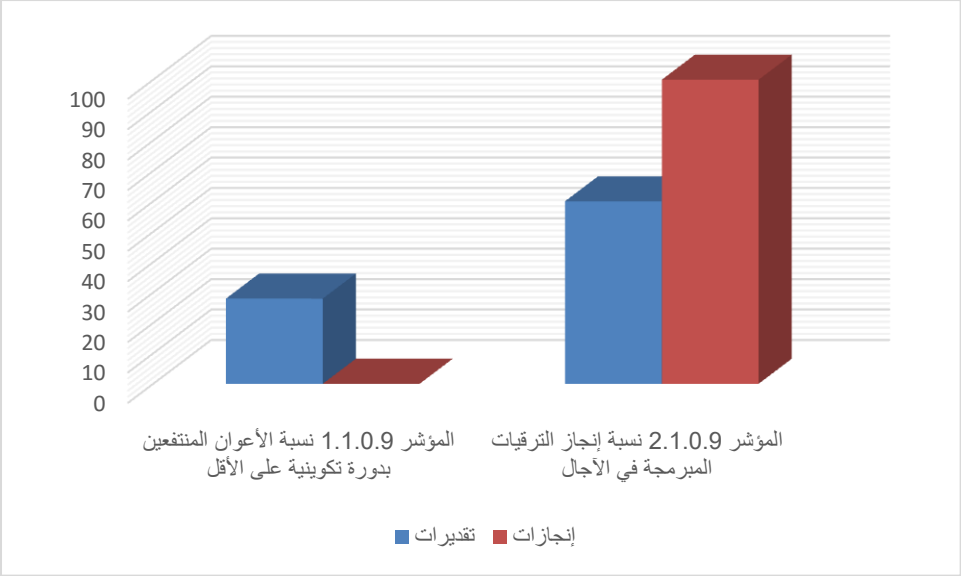

- **الهدف 2 : تعميم التواصل والاتصال الرقمي**

- **تقديم الهدف :**

في إطار تنفيذ برامج المخطط الوطني الاستراتيجي 2016-2020، تحرص الإدارة على استغلال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والتراسل مع البعثات الدبلوماسية والدائمة والقنصلية. وذلك لضمان حسن جودة عملية الاتصال ولتأمين المعلومة من جهة والضغط على مصاريف التراسل عبر الفاكس والتواصل عبر الهاتف، من جهة أخرى.

وتسعى الوزارة من خلال هذا الهدف إلى ضمان انخراط عمل كل هياكل الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والدائمة والقنصلية بمنظومة الإدارة الالكترونية من جهة وتعصير أساليب العمل الدبلوماسي والقنصلي من جهة أخرى، وذلك عبر استغلال شبكة مندمجة خاصة بالتواصل بين كل بعثاتنا بالخارج وهياكل الإدارة المركزية طبقا للمعايير التقنية المتعارف عليها لتراسل المعطيات.

جدول عدد3:
الهدف2: تعميم التواصل والاتصال الرقمي

الهدف2: تعميم التواصل والاتصال الرقمي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019 (ق.م) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (2)/ (1)
	المؤشر 1.2.0.9 عدد التطبيقات على الخط	عدد	3	5	166.6
	المؤشر 2.2.0.9 نسبة تغطية البعثات بالربط المؤمن	%	50	8.9	17.8

رسم بياني عدد3:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3: تعميم التواصل والاتصال الرقمي

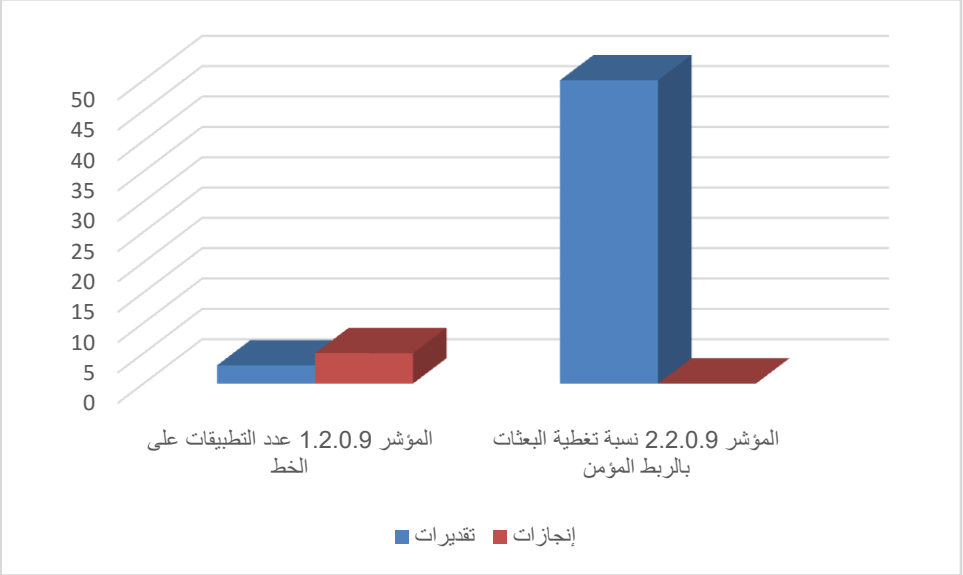

- **الهدف 3: المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة**

- **تقديم الهدف**

تخصص الدولة التونسية لوزارة الشؤون الخارجية حاليا 75 عقارا على وجه التملك لاستعمالها من طرف بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية بالخارج. وتتولى الوزارة بالتعاون مع هذه البعثات المحافظة على هذا الرصيد العقاري، وذلك بتعهده بالصيانة والعناية بواسطة ميزانية العنوان الأول بالنسبة لعمليات الصيانة العادية الناتجة عن الاستعمال اليومي وميزانية العنوان الثاني بالنسبة للأشغال المتوسطة والكبرى. وتبلغ الاعتمادات المرسمة سنويا بالعنوان الثاني لميزانية الوزارة حاليا 4,5 مليون دينار للقيام بهذه الأشغال المتوسطة والكبرى.

تسعى الوزارة من خلال الهدف المعتمد إلى إنجاز 03 عمليات صيانة كبرى على الأقل سنويا بالنسبة للمباني التي تبدو في حالة تآكل واهتراء متقدمة، وتطلق عبارة عمليات صيانة كبرى على المشاريع التي تفوق كلفتها 500 ألف دينارا.

جدول عدد4:

الهدف3: المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة

الهدف 3: المحافظة على الرصيد العقاري	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019 (ق.م) (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2019 % (1) /(2)

	المؤشر 1.3.0.9 نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للصيانة	نسبة	95	75.8	79.8

رسم بياني عدد4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف3 المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة

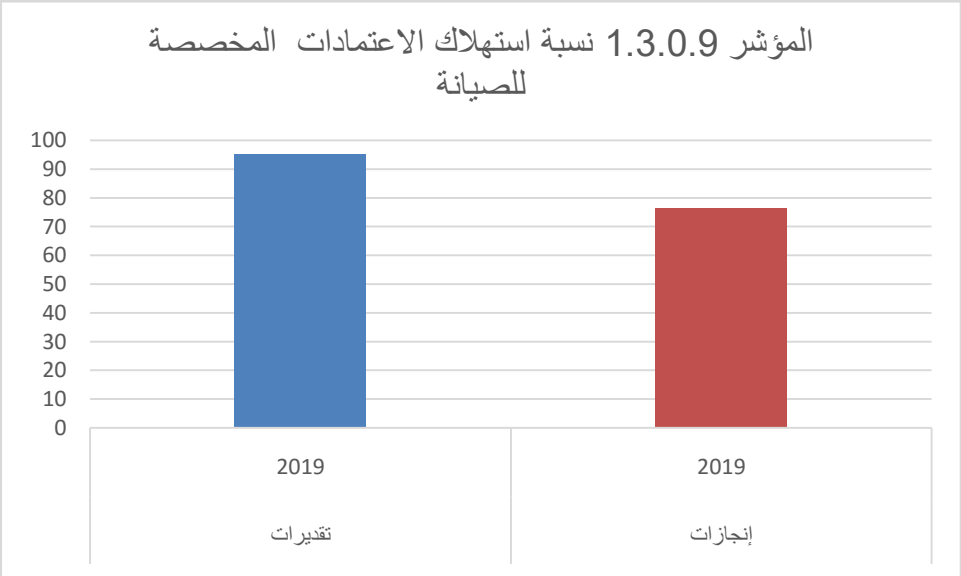

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:**

- **الهدف 1: النهوض بالموارد البشرية**

المؤشر 1.1.0.9 :نسبة الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 17.5 % بالنسبة لسنة 2019مقارنة بالتقديرات البالغة 28 %ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تم تنفيذ محور وحيد حول قانون الجنسية والحالة المدنية خلال سنة 2019 وذلك على ثلاث مجموعات.
- تعطل تنفيذ برنامج التكوين السنوي لفائدة الأعوان المعنيين بالحركة السنوية (تحرير الوثائق الدبلوماسية والمراسم والتشريفات وحول الاستقبال والجودة بمكاتب الضبط والهاتف ومسك الدفاتر وإنجاز وثائق الحالة المدنية وادارة التعريف بالإمضاء والمطابقة بالإشهاد والدبلوماسية العامة وتقنيات التصرف في محتوى البوابة الدبلوماسية الخاصة بالبعثات وإدارة الشبكات الاجتماعية في المجال الدبلوماسي) وذلك نظرا لقصر الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ الإعلان عن نتائج الحركة السنوية وتاريخ التعيين الفعلي بالخارج.

- نص منشور رئيس الحكومة لسنة 2019 المتعلق بتنفيذ برامج التكوين للوزارات على ضرورة الالتجاء إلى مراكز التكوين العمومية عند تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين، وباعتبار الإجراءات الخاصة للجوء إلى هذه المراكز أدى إلى بروز إشكاليات على مستوى تنفيذ برنامج التكوين.
- تغيير الصبغة القانونية للمعهد الدبلوماسي من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية ساهم في عدم جاهزية المؤسسة المذكورة لتنظيم الدورات التكوينية.

المؤشر 2.1.0.9: نسبة إنجاز الترقيات المبرمجة في الآجال

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 100% بالنسبة لسنة 2019 ويعود ذلك إلى حرص مصالح الوزارة على الاسراع في تنفيذ برنامج الترقيات في الآجال.
- حيث تم ترقية 70 عون بالوزارة وهو نفس عدد الأعوان المبرمج في هذا الإطار وبذلك تجاوزت نسبة الإنجاز نسبة التقديرات التي كانت في حدود 60 % من عدد الترقيات المبرمجة. ويمكن تفسير هذا الفارق بحرص الإدارة خلال سنة 2019 على تحفيز الأعوان وذلك بتجاوز تأخير فتح مناظرات الترقية وانجاز الترقيات المبرمجة في الآجال. علاوة على تعزيز عدد الأعوان المكلفين بتنفيذ برنامج الترقيات بداية من سنة 2018 لتفادي التأخير في فتح مناظرات الترقية المبرمجة بالميزانية.

- **الهدف 2: تعميم التواصل والاتصال الرقمي**

المؤشر 1.2.0.9: عدد التطبيقات على الخط

تم انجاز عدد 2 تطبيقة على الخط إضافية خلال سنة 2019. وتخص الأولى بوابة تسجيل الوفود للمشاركة في الدورة 30 للقمة العربية بتونس، مارس2019 والثانية بوابة التسجيل في المناظرات الخارجية للوزارة. وتمثل هاتين التطبيقيتين مواصلة لما تم إنجازه خلال سنتي 2017 و2018:

- منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات
- البوابة الدبلوماسية
- التطبيقة على الهاتف الجوال وهي متاحة للعموم ومتوفرة حاليا على نظام التشغيل Android وستتوفر قريبا على نظام IOS ومن خصائص هذه التطبيقة انها تعمل أيضا خارج الشبكة.
- ويندرج ذلك في إطار حرص الإدارة على تعميم وتدعيم التواصل والاتصال الرقمي.

المؤشر 2.2.0.9: نسبة تغطية البعثات بالربط المؤمن

تم خلال سنة 2019 تغطية عدد 5 بعثات بالربط المؤمن مع الإدارة المركزية والمتمثلة في السفارات التونسية بكل من باريس وبروكسال والرياض وأبو ظبيوالدوحة.

وتم برمجة ربط 50 % من البعثات بالمنظومة المذكورة غير أن نسبة الإنجاز لم تتعدى 8.9 % حيث تم إضافة عدد 3 بعثات فقط: البعثة الدائمة بنيويورك وسفارتي تونس بكل من واشنطن وأديس ابابا.

وتعتبر نسبة الانجاز منخفضة مقارنة بالتقديرات نظرا لتوجه الإدارة إلى التعميم التدريجي للمنظومة.

- **الهدف 3: المحافظة على الرصيد العقاري للوزارة**

المؤشر 1.3.0.9: نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للصيانة

- تم تغيير هذا المؤشر خلال سنة 2019 من مؤشر عدد عمليات الصيانة الكبرى إلى نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للصيانة وذلك لضمان حسن ومردودية مؤشرات الأداء لتساهم في توضيح تحقيق الهدف المبرمج.
- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 75.8% وذلك حرصا من الإدارة على تنفيذ مشاريع الصيانة المبرمجة خلال السنة لكن تعتبر هذه النسبة دون المأمول نظرا لمحدودية الإطار الإداري والفني المختص في ابرام الصفقات العمومية.

- **التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:**

- تدعيم الموارد البشرية لإدارة الإعلامية بإطارات مختصة لتسريع إنجاز المشاريع الإعلامية.
- مزيد تعزيز الإطار الإداري والفني خاصة في مجال الصفقات العمومية
- مزيد التنسيق مع السادة رؤساء البعثات بالخارج لتقديم حاجياتهم من عمليات الصيانة في أقرب الآجال لدراستها وبرمجتها بالميزانية.